

فوجه حده او كان تفسير اي القمات الى الصورة هي حده من عين الصورة فوجه حده
اي تصوير التفسير المقتضى الاول اي التصوير كتحليل الحقيق فوجه حده من عين التفسير
المقتضى فوجه تصوير الموضوع من حيث انه معنى هذا القمات وهذا المقصود لم يكن قبل
تحصيل صورة غير حده فان علم وجوده فوجه اي التعريف الحقيقي تعريف كسب حقيقة
اعم من ان يكون بالوجه فان كان كاشية وجود الصورة في الخارج كما هو المراد مني على
التحقيق من حصول الاشياء في الوجود انما هو نفسها عما هي بالاشياء جهاد ابداد
ما في الابدان فوجه من ان معنى على انما هو العلم بالمعلوم بالذات فوجه على عدم فرق
بين المنه في ذلك بحيث يباين في سلسلة الاتحاد كما هو صورة الذبذبة لا حقيقة كما يباين
كما لا يخفى على المتدبر لغيره است قول المراد ما بصورة الذبذبة من حيث كبرنا بطلان
الصورة على انما يباين من الصورة الذبذبة علم لا علوم المراد ما بصورة في قوله حقيق صورة غير
حاصلة في نفس الماينة من حيث هي في الموضع يكون تلك الماينة شخص فوجه في الوجود
ان لم يعلم وجوده ما هو كانت موجودة او حده فوجه حده كسب اسم اعم من ان يكون
بالذات او بالوجه في التعريفات التي لا يباين اعتبارية لموجودة في نفس الامر كالموجود في المكان
والوجود في زمانه فوجه حده كسب اسم فوجه المراد الوجود في نفس الامر اي من الوجود في الخارج
فوجه حده كسب موقود يكون كسب حقيقة وقد يكون كسب الاسم والذات ان يكون الموقوف
واوضح عن المعرفة بالفتح ولا لم يكن اولى منه في كونه معرفة بالذات ان كان كسب موقود
يعلم بالذات معرفة وبالافتح معرفة ولا يدركون ساد ياتي الصدق بالمعروف
بالفتح فيجب الاطلاق معناه استلزام وجود المعرفة بالذات وجود المعرفة بالفتح اي كماله في
المعروف كسب صدق المعرفة بالفتح صدق هذه القضية يستلزم صدق كل قضية لها وجه حده كسب

وندانه مطرد ای مانع در مجرای احکام است معنی کلام بعد از معرفت با کمال معرفت
 با نفع و بلازمه الجمع اشتمال معرفت افراد معرفت بالجمع و لذایقه حکم الناس فاما
 یصح بالاعم والاباخص فاقبل کثیرا باین روشی بالاحص کقول الادباء اکثرهم
 و افضلهم کفر و قد یرون بالاباخص کقولهم انفس کان احب الیها و لم یعلموا
 و یؤمنون بالمثل تعریف بالمشابهة المحققة فاما تعریف بالمشابهة الخیالیة و انی
 جازمه ای التعریف بالاعم لم یجوز به بالاحص لان الاعم اکثر افراد و اما انی
 فیکون شهرته فاکثر ان یثبت منه الی الاخص من دون اولان الاعم
 اسبق حصوله فی الذهن من حصول الاخص منه فلا یکون ان یثبت بالاحص الاعم و هذا
 اذ کان الاعم لا یثبت الا بالاحص و کما بالکذا اولان الاعم و احدهم یثبت بالاحص
 تعنی الاتحاد مع ای اخص من غیر متجه بکلمات الاخص لانه یحصل بالیقینی الاتحاد
 مع الاعم فلا یجوز به فالاتحاد من جانب الاعم فیکون ان یثبت الی الاخص بالاتحاد من جانب
 الاخص فلا یکون ان یثبت به الی الاعم و هو حد امکان الیمیز و اتیان الاولان کم یکن الیمیز
 ذاتا یکن عرضا فهو سیم قال سید الزاهد لا یجوز ترشح الیمیز بحدوده فیه یجوز بحدوده
 لا یقتضی ظهوره بالوجه فلا یکن معرفت فی حقیقه ذلک الشیء بل معرفت الشیء بالحدود
 مع ان اول ظهوره لا یقلان الیمیز من العلوم باکرام العلوم و یمیز الی الیمیز
 و الاکان العلوم فی الشیء فی حقیقه هو الشیء الماخوذ مع الوصف فیکون التعریف
 تعریف بالضرورة فثبت بان شهاد احد یکون ان یمیز بوجه شئی و الا لا یصح ان یکسب
 و یمیز بالاحص اگر چه لا یقبل کونه و لا یقبل کونه لانه لا یقتضی حصول نفس الشیء و یمیز
 بلکه فلا یکن المقدم الا الشیء من حیث العوارض فلا یکن الیمیز من حیث ذاتها فانه یقرر عندک

لا اله الا الله

ز

في الترتيبات التي تصور احوال خلق بالصور كالمسرح بالذات كالمسرح بالفتح ثانياً وهو من
 عكس القصد الانشائي فيكون ان يفتح ان يعرف هو نفس الشيء لا يلزم تصور ثانياً حتى يبين
 تحصيل الحاصل انما يحصل في الذهن صورة الرسم لكن على وجه الانطباق على الرسم الذي
 نفس الشيء مقصود بالانفصال اي كل منهما ان يستعمل على المحسن القريب فالله اعلم
 الانسان بالحيوان ان طلق في الرسم كونه في الجوار ان الضاحك لا اى ان لم يستعمل
 على المحسن القريب لا يستعمل على الجوار او استعمل على المحسن البعيد فافضل اما ان
 كونه في الانسان بان نفس فقط او بالمحسن ان طلق اما الرسم ان نفس فقط
 بالضاحك فقط او بالانفصال فكذلك انما يستعمل فقط على المحسن يحصل التمييز
 بالمرسل الى الكنه قال الشيخ يجوز التمهيد بالاجزاء الخارجية وسمي بتقديم النفس لانه
 لعمري شبيهة او ان التقديم لم يقبل كونه قال الشيخ نال من تمامه وحيث انما
 بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للحدود وبدون التمهيد يكون هناك كثرة منقصة
 ان الحد تمام لا يقبل الزيادة والنقصان لانه جميع الايات ما هو متعين ان يذوق
 لا يحددها بناء على استلزام التركيب النفسي للتركيب الخارجي وقد كبد به هذا العلم
 او لا جناس لا بد ان يكون سبباً قطعاً للتركيب والتركيب كونه قد لا يحد به اذ لم
 يتركيب غيره والتمهيد الحقيقي غير ان المحسن شبهة بالوجه العام واما انما
 من هو من قال السيد الباقى ونحوه على مقابله الاشياء بسبب مقدرة البشر
 نحن لا نعرف من الاشياء الا انحاء من الالزام ولا نعرف العفول المقود كقولهم
 بل انما اشياء لها خواص ثم منها ما حشنا نفايس الاول المحسن والجان منها كل الذي
 قد يكون من حيث العفول وجوده وادواته اية زيادة لا على معنى خارج

[illegible]

علم اننا لا ندرك حصول العلم البصر بالجمع الا كما ان العزب الشئ بل بالسن العزب المحول
 بل التعريف بالتحصيل شئ لم يكن حاصل بحيث يكون العلم متعلق بالتعريف بالعلم
 فان كان هذا المصروف ومعرفة متداين بالذات متغايران باعتبار انكلا العلم ان
 فاعلم ان تعلم احد ما علما لا يخرجك من ما اذا كان التعريف بسلطان المعرفة والمعرف
 فيه متغايران بالذات فلا يمكن ان تعلم احد ما علما لا يخرجك من قدره فاما انما سمعنا
 بالعلم ومنه انما هو سبب الامام الى بديهته التصور كلها قد يقيد بكونه فحقن النظر
 واما العلم كونه الشئ فلا يكون الا بديهته سبب الامام ان كل بديهته بوجه التصور سواء كان
 او كونه الشئ فهو بديهته ان كان بديهته التصور كونه الشئ فهو حق فيما يمكن من الشئ في نفسه
 من الحقائق ما يمنع حصوله في الذهن كما هو حقيق قد يقيد على ما هو سبب الامام بل لم يكن العلم
 باسرها بديهته او انما هو بديهته ليس بديهته ثلثة ادر بديهته واجواب عنه انه يجوز ان يكون
 نظرية التصور بديهته يتوقف حصول الاذعان بالحق على النظر من غير ان يتوقف تصور حقيقة
 الاذعان على بديهته فانه بين بديهته الاشياء بديهته التصورية وبين حجب الوجود
 بالتحقيق على النظر ايضا ان يقول ان الحكم اعتبار بديهته حقيقة التصورية وكونه الباطن
 بين الطرفين فهو باعتبار الاول بديهته من النظر وبلا اعتبار الثاني فترتب على
 النظر ونظيره القول بجعل المركب فان لا تصادف عند فهم حجب حقيقة التصورية
 عن جعل كسائر الكائنات من حيث انه رابطة بين طريق مرتب على الجعل فانه
 بديهته التصورية بديهته الاشياء بديهته التصورية مع قطع النظر عن اعتبار بديهته
 عليه انما التعريف العقلي من المطالب التصورية بديهته سبب فانه ليس بديهته حصوله غير
 حاصلة وانما بديهته انما هو بديهته من بين التصورات فانه جواب ما ذكره بديهته فاما

[illegible]

سوالیہ

سواء كان نوعا حيا او لا لكن العمل اجموع على ان منح التعريف لا يكون الا بالشيء
المنع لما لم يكن اختصاص احد من تلك عكس حركات كل قاطع لا يجوز ان يكون
منه اعم من ان يقتضى الذي هو عكس العمل مع انه قد يكون بل هو من حيث هو
على ما ذكره في اشتراط العمل على الحق التحقيق بالاتباع ان تعين المنع في تمام العمل
يقول في احد الاماكن وفيه نظرا ان الغرض من العمل اذا كان المنع على من حيث هو
ان يثبت اثر في ذاكرة واحدة واما اذا كان الحكم قابلا للمنع فعمله هو العمل على
الغرض ثم وان لم يثبت له ثم كانه انما هو من تلك الحكم ثم من حيث هو
كقوله من حيث هو لئلا يخلو من العمل في العمل بان يثبت العمل على ما كان
هذا الحد فانه يصدق عليه لا يصدق عليه المحدود وبما ان العمل على ما كان
على ما يصدق عليه المحدود فلا اشارة الى ان يكون العمل لا يخلو فيما سوى العمل
الا ان يثبت بان يثبت التعريف ليس بالمشيئة بل هو من حيث هو في الجاهل والمعاينة
انما يثبت الحد المحقق التامة انما هو من حيث هو لا يكون الا من حيث هو
الرسم يجوز ان يكون من حيث هو الرابع العمل المعزول لا يدل على الغرض المعزول
شلا من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
سلك فاما القول بان يثبت من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
في ان يثبت من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
او من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
احادية كسب العمل مع ان اقل من الغرض ان يكون من حيث هو من حيث هو
ما فيه فيما سبق من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو

[illegible]

وروية فلا يكون محال الحركة الفكرية التي يستدعي صور متعددة تقتضيه
 ولهم انكشاف كيفية ادراكية فلا يصح تقسيمه بانه على تقدير كونه هي المادة
 التي تداد اكل القضية بياهي هي لا ثالث وكل من يستدعي صور متعددة
 في تحلقه لا تضيق اماكن من لو احتمها على يديه قواهم بانها وحدهم المعلوم
 اطلاقا على ما يظن اننا نعلم الباعث في حقيقة العلم التقوي فاننا نشكك في حقيقة
 فعلنا قاعدة لا نأخذ بلزم ان لا يتخارفا حتى قايمة بنفسه المصدر المعلوم
 بشي تحلقه بافعل فاما ان تحلق بالنسبة من حشيم هي الباطنة على اي حيلة
 مشقوقة متقدمة على ما يرمي للعبارة لبعضها بالموضع والحوال حال كونه
 على اختياره فاعلم ان هذا قد نسب الى الشيخ الرئيس لاجل ان شهادته العقل
 تحلقه بافعل فاما ان القضية وعدم كونه كادراك المراتة عند ذاك المراتة
 ايضا لا يصح تقسيمه استقامة ان يصدق فيصنف من بعد احوال ما تحلق
 من حيث التقسيم الى الشيخ الرئيس الا ان في ذلك لا بد من ان نسبة افعل في
 الحكم بالمتبع لا يها من المعاني الجوفية التي لا تلاحظ بالاستقلال ان شأى لراه
 ما انظر فذلك لا يكون هي متعلقة ولا غيرته لان المركب من مستقل وغيره لا يلاحظ
 فيكون في الملاحظة وبعدها تبعها فليكن ان يصدق احدهما بالذات والاخر بالعرض
 ان يوجب استقلال ما ليس بمعية وعدم استقلال ما هو فيه اقل من ان يكون
 في الملاحظة مسلم وانما ذلك مع انجزه الخرجي لا وختار انه يتعلق بمعية
 بقصد ان الى صورته واثباته بقوله فاعلم ان الحكم حقيقة بمعية الترتيبية هو
 الا انما ذلك لا يصح المحذور الا انهم من المثل من نسبة دمين عرضها فهو ما يجي

ايها فيكون كماله احدا شدة عند التي خزة وكانوا المخذة الى الشعب والادراك
 او بمعنى الامور المتعددة الملاحظة على احوالها وادراكها وبقوة كنهية منية لا
 الا بسيطا فاجابة تفصيلية ليست باعتبار نفوذ الالباب باعتبار تعلقها عند علم كمالها
 قد يحدث دفعة وقد يحدث بعد حصول هو متعددة مفصلة فالتعلق بالادراك
 والاعمال تفصيل فالتعلق بطبقات في حال منسبة متعلق الحكم لا يتوقف بالاجمال كماله
 كما ان الفاضل كبره قبل تعلقه بالكثير من حيث حدة الالتفات عليه كماله
 بالاجمال من حيث ان شهادة العقل لعدم تعلقه بما هو خارج عن الحقيقة وعدم كونه كماله
 تامه ما يتجاوز شياطينهم ومع تمامها لا يكون شي من هذا الباب الى اليقظة
 الا انه بسبب انرا ابردى لا انا قد اشترنا الى ان ديفي فلهذا نحتاج الى ان
 اولاد بالذات بالمحمول حال كونه متعلبا بالمتنوع او لا ترى انه لا يحصل منه تفصيل
 زيد فاعلم الا ان عاين نعيم زيد وكان يورده ما يشتر ان جميع الالهي بالحوال
 دون المتنوع وذا كان كماله اول الالباب عاين في نعيم السليم في نعيمهم في نعيمهم
 سواء كان محمولها الوجود في عدم السبب بالبسيطة او كان غير محمولها في السبب بالبسيطة
 لانهم في تفصيل الالباب بمرئيه وذا كانت البسيطة اختيارية حادثة والاخران طرعا لا
 كما نرى بعضهم في البسيطة البسيطة انما لا تحتاج الى الوجود والربط
 والعدم كماله في نعيمه عليه فلو لم يكن في ترجمته زيد موجود زيد يست دون زيد يست
 ولا يخفى انه اقناع من تلقاين بالاطلاقات العرفية ولا زيد كما توهم في البسيطة
 ان كماله ان محمولها شتم على البسيطة اخرى فغنى زيد بعضه في الالباب عن من بينها
 يستبين ان الظن في عاين بسيط فهو عبارة عن الجان فقط لا كماله من الوجوه

والاظهار جزاء الحقيقة هناك رتبة على طرق القدر خمسة على طرق التاخر طائفة
 لا تخلق الا بغيره واحدة فانما نظمها ولا تلحقها خارجها ولا بد من اعتبارها
 تناقضان بل يتعلق بالحقيقة باعتبارها من جنس البتة فانهما في الحقيقة يتحققان
 ما يتعلق به الا في القول يجوز تركه على طرق التاخر من فهم يعلم ان الباطنة
 بمحقيقة بل اليقين والوهم والشك لا شك انك البعد والمناخرون عموما على
 من اتحادها لا عادتها في ما مستحقان الشك تعلق بالنسبة الحقيقية في العلم
 الى الواقع ليس من حيثها بل من لانها ليست بمتكثرة ولا بغيره وانما الحكم بمعنى الواقع
 وبغيره بالنسبة الى التاخرية فلا يتعلق به من حيث انه ملك الا بالصدق والملك
 عند كافي لطراف الشرطية الصادرة اسكادية لكن لا من حيث انه كافي بل بعد طائفة مستعدة
 بوقوعه في جانب المحكوم عليه وبذلك يتوهم ان الحكم في اطراف الشرطية مدر كقوله
 بمعنى قولهم نفسا وشباه اما فهموا ان التردد لا يقوم حقيقة عالم يتعلق بالواقع اي
 بالصدق وتخصيص ذكره لانه هو عند فهمه ان المشكوك به قيام الدليل هو الذي من فاعلم عند
 شبهته في الدليل بطلت فافني بعض الشرح ان عليهم ان الشك تعلق بتلك النسبة
 من حيث وقوعها اولاد توهمها لا يغيبها فاسد فاعلم ذلك في صور من هذا الصنف
 في الاول ما كان له اذ عاين اذ تردى في قول القدر من اتحادها مستحقا لكونه
 ما يقول وبها اي في قوله الحقيقة او شك هو ان العلوات المتكثرة
 التي على جزاء الحقيقة مستحقة في صورة الشك مع اننا اي الحقيقة مستحقة على
 ما لم يتوهم من ان المشكوك ليس بغيره بل هو بغيره حيث انك كاشي من حيث فانه وهو
 قيل في حدان الحقيقة اي قولنا قول محكم الصدق والكذب بالنسبة الى تلك العلوات

على حدته لو كان صدق سلب من جهة ان الموضوع بحيث يمكن الاستدلال المحمول في قوله
 منها انما يصدق السلب من حيث ان الموضوع في نفسه فانه لا يصدق محال في قوله لم يصدق
 فاعلم ان الجاهل لم يكن في ذات فلا يثبت شي حتى لا يثبت في ذات فلا يثبت في ذات فلا يثبت في ذات
 فالتقديرات لا من حيث هو معقول عين ما صدر حتى لو لم يكن التقرر بنفسه لا يصح
 من غير علة وصدور بكلي وقد يتبعه بعض شيوخ هذا المذهب في معنى ما ليس تمام الكلام
 ان عدم الاستدلال في ذات الذاتيات من جهة الازالة لا يرفع احتياج خلوها
 بها الى حصول وقوله وصدق الايجاب آه لا نظره ووجهه انما هو قوله
 ومنها وانما يصدق السلب ان قوله حتى لو لم يكن آه من ملاحظة حرفة كيف يمكن
 ان نجد ان خلو الوجود بالانانية انما يصدق السلب منها من جهة فقد ان الموضوع في
 نفسه حتى لو لم يكن التقرر بنفسها كلفى العجب من الشارح انه قد اخذ بذكر في كل موضع
 شرجيل كلها نقل اقوال السليبة قد اريد ان لا يكون غير متعلق فيها فالوجه من غير العناد
 كما اورد في الاشارة الى فائدة معنى كتمان الصدق بقدم على الاعيان فان كان السلب
 في حكاية هي حقيقة قبله استبان ان السلب لا يكون فاعلم ان بعضه ليس متعلقه بالكل
 بل ان كان منها كتمان الصدق لا ازيد من نقص فاعتبار متعلق الاعيان بالوجود لا لا
 بل ان كان كتمان الصدق فاعلم ان قوله ان لا يكون غير متعلق على ان قد يراى في قوله
 الصدق الكذب مستلزم كما كان اذ من هنا فاعلم ان السلب انما هو في مخاطبة الحكماء
 على كتمان لاني اصل الحكاية بل هي موجودة ام لا لاني احاط بها اي لمسا بقية من نقصان
 المعبرة في العلوم التي تعلق بها الاذعان اذ لا كمال في كتمان السلب في عين الاعيان
 فيحصل كمال التكميل الحقيقة بده واما كان عالم التعريف معك ثم فانه مخرج من طول كتمان الحقيقة

وعلى الاطلاق جامع سريته بقول تعالى تعادلهما وادق او كما ذهب المشركون ليقضوا
 لا تعادلهما وادق الكاذب ثم اذا كانت الاثر او ثمة محققا ان اعلمت عبارة
 فاللفظ الدال على النسبة فقط ليس بالبطء وانه العرف انما حذف اللفظ الكثرة والجماع
 والى عليه لانه الشرائع منسوبة لشيء واحد واما ذكرت في نسبية المشركين
 او انه كذا بما كان قال الاسم كونه لا يوجب ان يذهب اليه كذا في النسبة كذا
 الاسم المعنى المحذور يجوز استعارته للاخر ويسمى بالبطء غير زائدة لانه في
 واستيناف اليونانية دست في الفارسية منها واما كان قال السلك كذا
 بالبطء زائدة وهي مشتركة بين المعنى الفعلي والمعنى الحرفي في النسبة ان كان فيها امر مشترك
 شبيهي مواركان على طريق الاتحاد بينهما كما في قولنا زيد قائم على طريق الاتحاد
 والاتحاد كفا في قولنا ضرب زيد فانه يصلح تصديقه بان صدق ثمة بانفسه
 في الوجبة او حكم فيها بغيره كفا في السالبة فمحمدة فلا تنقض عدمه بل هي كفا
 والاشرية يسمى الحكم هو موهما في الجملة ومقدما في الشرعية والحكم هو موهما في الجملة
 في الشرعية واما ان سبب الخلق ان الحكم في الشرعية التي يعقدها الاصلان لا يثبت
 كقولنا ان قلت المرافقة طلق فانما مثال البيت يعقدها فضلا عن الحكم منها
 انما زينة بل هي لغيره انه في الجواهر الشرعية في نفسه لانه حاله كذا في الحقيقة
 قال السيد كلام ما عدا هو في النزاع بينهما في الواقع على ما يظهر من كلامهم فانما
 هو محقق لقطع بعد في الشرعية مع كذا في ان في الواقع كقولنا ان كان كذا جارا
 فانهما لو كان الجزاء ان لم يجره من جهة كونه ضرورة استلزامه في الشرعية
 استغناء المقتضى اقول لا على الاطلاق بل في الموضع المقيد مطلق كفا في قولنا لا

فان كان كلامه من معينة بالاشناع فهو ليس بمحقق والامكن مستغنياً عن
تقديمه بل عليه ان يكون التقديم لا يستلزم انتفاء اعتقاد الحقيقة بل
الاعتقاد الذي كذب القائل في جميع الاوقات الواقعة لا يلزم منه كذبه في الاوقات
التقديرية اي انفس الامرية فان الحقيقة في جميع اوقات وجودها على
طريقكم فلا يتوهم منه من ان يثبت انتفاء اعتقاد منقاد معتقداً في جميع
الاجزاء فليس فيه تعلق وتقدير بل هو مختلف بالشرعية التي حكم فيها المقدم
والتي هي حارثة زينة لرواها كانت بحسب الاوقات الواقعة مسلوقة عنه
والا ليس هو الا الشئ في نفس الامر فطبل اعم منه من الشئ في الاوقات غير
ولا نقول ان كل قضية فان لم لو لها الشئ اعم فاما لاولها فباعتبارها
فالقضية اذا لم يعيد اعتقادها او قديماً واقعياً فاما لثبوت نفس الامر
فهذا هو الاول وان قديماً بتقدير غير قديم ولا يعين منها الا الشئ اعم فباعتبارها
فلا يرد ما ادركه من ان منقاد الحقيقة مطلقاً هو الشئ في نفس الامر لا كونه
وقضية ما اصلاً لان انتفاء انفس لا يستلزم انتفاء الاعم مع ان لا بعد في التزم
الحقيقة مطلقاً كحكم كذا باعتبار العرف لا في الحقيقة الاخرى ان يدايم في حكم كذا
بانتفاء الحقيقة الواقعة في المنطق غير موقوف لانه لا يستلزم الا في اللفظ فالحق في
منطق انصاف وما ذكر من الاستلزام فليس كذلك ان المطلق منها نصف فانه لا يخلو
على وجه اعم من انفس الامر ولا يستلزم انتفاء الاعم كذا في حقيقة في ضمير من فانه لا يخلو
ان عبارة غير مرفوعة لتأدية ذلك المعنى الاعم مطابقة ولا مبرية لانه لا يخلو
مدلول القضية كالوجود منها تبادر الخارج الى الامم المنهية مثل ذلك في شئ من الحكم

تقرير الشبهة ان زير العدل مع عدم انطرد هو قرة ولا يصدق المعلوم الذي
سلطت بانسبته عليه فلهذا يحتمل الوجهين الاول ان يرد عدم انطرد فيكون
زيد من قبل زيد من قبل كاشف فلا بد ان يرد عدم انطرد من قبل كاشف
بسيط فان يرد الاول فمبطل ذلك فكل فاعل المطلق منها ليس مع نفسه المعلق
بوجود بل هو مرفوع من المعلق بانطرد ان يرد ان في فلا يحل فان شئت المعلوم
في نفسه من عدم الرأبى يجوز اللفظ اقول انهم ومنهم تحقق اللفظ في ذاته
لنفيته للتحققين خارجا على جواز استلزام الحال في الاشارة الى ذلك في اوضاع
متماثلها المضاف الى العامة او زود اشهره من ان المرفوع ثابت في الحقيقة ثابت
اي كمال كمال المرفوع ثابتا كان الحقيقة ثابتة في شئت فقلت بل كمال كمال المرفوع
لم يرتفع الحقيقة ولو تورد الحقيقة باعتبار التقادير الواقعية والافعال ثم كماله فان
تقادير عدم المرفوع من الاشياء الجزئية لا تنفع لان المرفوع جزئية في كماله
ان المرفوع في كلياته الشرعية التقادير الممكنة لا جاع مع المقدم قد بين ان المرفوع
لا يمكن ان يجمع المقدم فكيف ما هو خاص منه وبما هو عموم عدم المرفوع منه ايضا
كان الحقيقة ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا فان شئت لا غير شئت ثم شئت ثم
شئت فقلت بل كمال كمال المرفوع الحقيقة من حيث الاطلاق المرفوع في كماله
بما فلتت بان المرفوع في الجواب لا يفرج في الكبرى بان المرفوع في شئ كاشف
بغيره ما مرفوع حتى يكون شئ ثابتا لا يقع عليه ان عدم المرفوع كمال المرفوع
ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا على طريق من قبل مقدس ان كماله كمال المرفوع
لم يرتفع المرفوع من حيث الاطلاق في كماله كمال المرفوع في شئ من الاشياء

تكملة

ما كان المدعى ثابتاً وان قولنا كلما ارتفع الممكن من حيث الاطلاق كان
 ثابتاً لان المدعى انفسه قد ممكن قال في إحدى شبهة الحق في جواب مع
 استلزام الشيء لغيره وذلك يجوز استلزام المحال لما لا يقتضي الجرم في قولنا
 ان كان المدعى ثابتاً كان الشيء من الاشياء ثابتاً وان وجب خبر من غير
 لا يوجب من غير كسنته يجوز استلزام المحال لغيره نعم ان الجرم في غير
 المذكورة على طرفيها فانه لا يقتضي من غير ولا في غير من غير
 على ما في جوابه حتى لا يفتقر خبره من غير ان يفتقر انما لا يقتضي
 العكس بل يفتقر اليه خبره من غير بل لا يفتقر اليه خبره من غير بل لا يفتقر
 منها خبره من غير خبره من غير بل لا يفتقر اليه خبره من غير بل لا يفتقر
 فتعكس العكس الى سوية كذا في جوابه ان يفتقر الى سوية من غير
 يفتقر الى سوية من غير من غير من غير من غير من غير من غير من غير
 من غير من غير من غير من غير من غير من غير من غير من غير من غير
 بان ان كان المدعى ثابتاً كان الشيء من الاشياء ثابتاً وان وجب خبر من غير
 لا يوجب من غير كسنته يجوز استلزام المحال لما لا يقتضي الجرم في قولنا
 ان كان المدعى ثابتاً كان الشيء من الاشياء ثابتاً وان وجب خبر من غير
 لا يوجب من غير كسنته يجوز استلزام المحال لما لا يقتضي الجرم في قولنا
 ان كان المدعى ثابتاً كان الشيء من الاشياء ثابتاً وان وجب خبر من غير
 لا يوجب من غير كسنته يجوز استلزام المحال لما لا يقتضي الجرم في قولنا

واما حاشیه من ان عدم الزمان مستلزم وجود اشیاء قدیم و جدید و شیء من اشیاء و ان فی الحقیقه
 انما اعتبار حقیقه فلا بد ان لو ترک بعد تمهید ذلک بقول کان الشرط قدیم السند فی الزمان
 لزوم اجتماع التبعضین صدق قایما ای بشرطین از کان المحدث ای بعد جمیع اشیاء
 لهما ای التبعضین بان یکونا تالیین لهما کقولنا انما لم یکن شیء من اشیاء
 ثابته کان زید قایما و زید یسیر فایم فانهما حیوان الی جلیتین متناقصین
 فایم ان زید قایم فی وقت عدم ثبوت شیء من اشیاء ما خیر قولنا زید قایم
 فی ذلک الوقت و ذلک یحیی بانه لو کان الطرف قدیم السند لکن بعینهم مع عباراتهم
 قدیمه فی الزمان و انما صرحت باین بقول ان ما دهم انه قدیم لکن من ان یکون لشیء
 الوجود فی الزمان الی لشیء و فی السالک فی سلبه فیهما بقیه سلبه فیهما
 بتبعضین ای غیر مجرد اختصاص شیء الاجتماع بتبعضین عند تعذر جمیع اشیاء
 و اما انما کان حکم فی الشرطیه بالانفصال بین التبعضین فایم لزوم فان بعض الانفصال
 ای انفصال کان و تالیها یجب تعین متناقصین بعدم جمیع شرائط ان فی زمانها
 اتحاد شرط و معناه شرط اکثر شیء واحد و انما من شیء و سلب شیء تعقیب شرط اولیه
 فظن الاشیاء غیر موقوف فاقول بان الاشیاء غیر محققه بطل الشرطیه علی ما فی بعض
 الشرطیه محض فیهما التبعضین الحق من موجدیه کل یکون تبعث علی فصل الموضع
 انما کان حرا یا فان الحقیقه و محصوره ان لم یحصر حصول الجزئی فی الذهن فایم
 انما المحققین فلابد ان الموضع فی الشخصیه عند امر اکلیا من حيث الانطباق علی الجزئی
 خصوصاً عند من ان حکم فی الموضع علی نفس طبیعه لانه بری ان الموضع محصور
 محصور فی الذهن و انما کان کل فان حکم علیه بان لا یحصر فیه الا طئه زیاده شرط

مفروض عند الحكم فمهمة عند القراء وهي عند المن خريف في الطبيعة فبها من حكم
 فيها على الطبيعة بآي اعتبار عند وان حكم بشرط لا خط الوحدة الذميمة والجموع
 في كلية اي لا خط عند الحكم كونه وهذا في دعاء مطلقا لا على طريق القول في الحكم
 بل على شاكلة التيقن في تغيير العنوان طبيعة كقولنا الحيوان جنس فان في كلية
 لا يجد ان ترجع من التوقد المستيقظ ان تخرج من هذا المقام ان لم تعرف طبيعة
 لا ربح كما هو المشهور لأم العهد الخارجي كذا في الحقيقة المستغنية عما جرت في الحكم
 المهمة القديمة ولام الطبيعة كذا في الحقيقة الطبيعة كقولنا الانسان نوع ولام
 الاستغراق ولام العهد الذي انتهى اقول الغرض ان لأم لتعرفت تحت مبرر ضابط
 تقابل لا كبريتا لها في اثنين منها معا فلا بد ان لا يترك منها علمية وارجح ان الطبيعة
 في الحكم بتعمد الاصطلاح كذا في الشرح ان لأم الطبيعة هي لأم الخليل في بيان الطبيعة
 سواء اخذت من حيث هو هو او من حيث العموم ترجع بل ارجح فان لأم الاستغراق يكون
 ان ينج في لأم كمنسب الى ان بقا انما ما يشربها الى نفس الجنبين باي حاشية الله
 ومنها الانطباق على جميع الافراد عند وان حكم منها على افراد فان من كبرية افراد
 كلا او بعضا فحسنة وسورة وما به البيان سورة قد يذكر وقد يذكر في حاشية
 فيسقط في حاشية وتفصيل يطلب من شرح المطالع وان لم يكن كذا
 فكله عند المتأخرين ولم يغير القراء لان صدق الجزئية
 وايا ادا لم يسمع اعتبار احد بهما في اعتبار الاخرى فائدة معتدة بهما من ثم فادوا
 ايها لآزم الجزئية اشارة الى ان المهمة القديمة لا تلازم الجزئية لآزم ان يكون الطبيعة
 من حيث هي حكم لم يسير الى فرد لا حقيقي ولا اعتباري فاقول بالآلزام ينظر الى عدم الفرد

[illegible]

أربعة الموجبة هي: سور كل كلام الاخرق وعد الاحكام منها والموضوع فيها
 منها والاخر منها فها في الامور والاشياء اربعة: لو كان كل كلمة من الفاة مع
 كل من اجلها في سبعون عالون له الموجبة الجزئية وسور بعض هذه الموجبة
 وسور الاشياء لا احد من هذه الموجبة تحتها فانها يغني العموم على الالباب
 الجزئية ليس كل ليس بعض ليس والعرق بينهما يطلب من شرح المطالع
 في كل سورة تخصها على ما يظهر بعد استقصاء قد جرت عادتهم باهم
 يعبرون عن الموضوع بـ **عن المحل** بـ **فان** جـ **ثلاثة** والموضوع ذات
 ومحتاج بـ **ثلاث** للمحل معهود ومصدق والاشهر التلخيص بها كما بدأنا
 كما هم الامور كالمقطعات الجزئية الواقعة في اهل الصور كالم دهم فانها تلتفت
 ولو بالتوقيت قد كذا في نظرية وتاسد على مخرج مختلفة ويدر على ذلك انهم يعرفون
 والجمية والبار اربعة ولا يعارض كلام ابن الحاجب في كل كلمة ان يكتب بعبارة
 نظرية والامور الجزئية عند سوال كيفية نطق الجميم جـ **ثلاثة** لا يغني الاطلاع
 كـ **مستطاع** انما هو للبدوة تفرقة واستقرار كلامهم من عليه وبالجملة اذا ارادوا التعرّف
 الجزئية بعبارة مثلاً اشكال الاجزاء الاحكام جـ **د** اصل الامور ومحتاجهم الاخصار في الحار
 الاحكام منها قالوا كل ما في منها اربعة امور فمحقق الحكم حيث الاول ان كل
 بـ **عن** كل من كل انسان وضع ومحتاجه كل من خاصة من متبيل خاصة لصفة الى
 بـ **عن** كل الجزئية ومن شأنه الاثبات الى الاجزاء من كل انسان راجع هذه الامور
 لهذا المحل معني كل الامور ومن شأنه الاثبات الى الجزئيات بـ **عن** كل من كل
 والمغزى من المفهومات اربعة ظاهره اربعة المعبر في القياس والمعموم هو المعنى

فان اجد في تقدير القياس شذوذاً فليكن هو الذي في قياسه لا في قياسه
 على الاطلاق بل في تقديره على الثاني مستقيمة لو كان ما صنفه ايضا لان مجموع
 الاحتمالات كما هو اهمه لو كان كقياسه لا على الحقيقة كما توهم قد توهم ان
 وهو من الذي هو في تقديره ايضا وان ما مجموع شذوذاً من القياس مستقيمة
 ان مجموع مجموع افراد الانسان ليس على عدم اتصال شذوذاً على مجموع
 ان شذوذاً على وجه ابدية يجوز الزيادة ونقصانها في شذوذاً على وجه ابدية
 حكم على بعضه في الطبيعة وليكن الفردية المعبرة كسواء التي استعملت على البعض
 مهلة ان شاء الله تعالى في الحقيقة ولا ما هو معروف لعدم نادر كل ما يقال في الطبيعة
 نفس الحقيقة على جميع القضايا المستندة في علوم والاراد بالوصف ما به علمه من علمها
 الايجاز احكامه على الاوسط على ذاته في الكبري بان يكون الاصل هو ما هو في قوله
 ذاتها وانما في الحقيقة لا في الخارج وهو يصدق عليه من الاواد صفة بالذات او بالغير
 تلك الاواد قد يكون حقيقة اذا لم يكن خصوصها من الاعتبار فقط كما في شذوذاً في الحقيقة
 والحقيقة وقد يكون عبارة كما يكون الجنس فانه من مطلق الحيوان وانما الانتماء
 جنون جنس فلا يراد نقضاً على القاعدة المتأولة التي هي ان شذوذاً اصل على شئ ثم على كل
 حيد على ذلك فالاول محل على الثالث هكذا قال السمعاني قول لو ابدى الجنس ما من
 الحيوان الجنس لم يتم التبرار وقد بقى الكبري الطبيعة لا يتبع وفيه ما في نظر
 ان المحل في شذوذاً في القاعدة المذكورة في شذوذاً في الموضوع فرد المحل في شذوذاً في
 القاعدة الا ان التعارض في الاعتبار هو قسم من قولنا كل وجوده حقيقة بتعريفه ثم
 كما ان غير صفة في العنوان على ذاته بان كان كصفتي شذوذاً في العلم فلا يلزم من قولنا

این حیوان نیز قسم منطقه مکتبه است البته به معنی استعداده و قریب بالوجود و نقصان و کمال
 بالاسما و کمال بالقیاس ان شاء فلا یثانی امتداد فی نفس من قریب بالوجود و کمال بالاسما
 و بعضی باینکه در شموله ان الوجود ان لا یكون الكلی نفس من غیره ایا من احدی علی ان امتداد
 من حیث آخر فانی که استکمال ان غیر منتهی به نسبت ان حیوان الوجوده نفس من کمال
 و کمال ان الصنف علی و احد من حیوان فی کمال ان الوجود و غیره و کمال الصنف
 حتی بذل فی کل السور و اگر چه شیخ ما و جدید فی العالمات و غیره معتبره و علی ان
 فی ظرف الوجود و الحاصل بذل فی اقتضایا الخارجیه و فی العرض الذمیه یعنی ان بعض اعتبارها
 ای تفاوت است الموضح بان وجودها بافضل فی نفس الامر که اسوار و جداول و سوار و سوار
 و سوار و سوار و سوار ان کیون تفاوت الموضح موجود و با ان بعضی که متصفا بالجنون علی
 یعنی ان کلمات الموضح موجود و کیون العبد الوجود متصفا بالجنون ان فی کمال اسوار
 و جدت المذات او لم توجد فیها استحقاق اقتضایا الخارجیه و محبته فالذات الخائیه
 و ایا العبد و وجوده لا یخرج کل السور علی شیخ نعم مدخل علی ای انزال من قریب
 بدو ایا علی ای کشارع المطلاع و علامه التفاتی و کتب العبدان قد مر فی کمال
 بعض عبارات کانه من غیر من غیر من الذمیه مجرد التقدير و لم یفهم ان یشکون شریحه
 نظایا کیون لا تفاوت الاحکام کاشترک المذات الصغری عدم التکامل مکتبه علی
 لای شیخ و عدمها لای انزال انتم المذات المعدومه التي هی السور و بعض الوجود
 و ان فی علی ای انزال المکل قد طریق بعض حکم الحاصل هو ان الذمیه و بعضی قد طریق علی
 و ان لا یفهم و ان لا یفهم ان لا یفهم ان لا یفهم ان لا یفهم ان لا یفهم ان لا یفهم
 کان من ذمیه و مطلقا و قد یزاد و کسب وضع و قد یزاد علی انهما شیان بسبب علی ان لا یفهم

يرد على ما تقدم من ان التسمية قول الاصل تعيين محل التعريف والاشارة الى المكان لا محل التعريف
بشكله فليس هو حقيقة لا اى كسب وجوده في ارضه كسب وجوده في ارضه كسب وجوده في ارضه كسب وجوده في ارضه
عن الكسب في كل عبارة عنه وفيه ما فيه اتحادا وفيه بالذات اى بذات اشياء من الاشياء
بان يسلخ الحائط من الحائط الاخر ووجوده من وجوده اى اعتبارا عنه في كل الاشياء
او اتحادا وفيه ما هو من اى الذات اشياء من الاشياء كسب وجوده في ارضه كسب وجوده في ارضه
من جهة المحل بان يتقدم بالوجود كذا في كل النوع على الجنس كذا في كل النوع على الجنس
احدهما بالاخر او قيام به في كل شيء ثالثا فلا بد ان في كل النوع على الجنس على الجنس
ويكسر اتحادا في الوجود بالذات مع انه محل الوضويات فلا يتغير بالذات انما يتغير
بغيره لا بالوجود في كل شيء بالذات بالذات وقول السادة الاحكام بتفصيلها في كل
فوجود النوع في انفسه كسب بالذات اى انفسه في كل النوع على الجنس على الجنس
في تمامه فوجوده وجوده في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس
في تمامه فوجوده وجوده في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس
محل العبارة على انه قد يكون محل الاتحاد في الوجود والذات وقد يكون في الوجود والذات في كل
بفساده وان شئت الى فساد فان كذا الوجود في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس
والمفهوم ان الاتحاد في الوجود بالذات فرع وجوده في الوجود بالذات الاتحاد بالوجود في كل
بالوجود بالذات في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس
بالاتحاد والتعريف في هذه انا اود احملا وقلنا انفسه في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس
ولا يتغير بالذات في الوجود بالذات فافهم فانه قد يكون في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس
حقق ان في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس في كل النوع على الجنس

على حقيقته

على جهات حتى لا نوجد في النسبة تلك المحل حتى يجري في جميع أم الوحدة التي تتوحد بها
الكلية انه انما يشترط في افراجه ان يكون بالاعتقاد في الوجود بالذات او بالعرض كنه يعمي الذي انما
ما يفرق بين البقاء اشتقاق بالنظر الى مطلق المحل نعم هو بالنظر الى المتعارف الا انه يعلم
صحة كنهها من جهة كنهها بالذات انما هو مع اربع قوايم مع اننا لم يدس على امره من جهة
لأنه ينبغي ان الموضوع بعينه المحل له احتمالات ان لا يتعدد الا بالاشتقاق لانه
ان يتعدد بالاشتقاق وح اطلاق يوجد حيثه نقبته لو بعد من الطرفين فكلما يكون
او لو بعد ذلك والجميع على طبعه وانما في ذلك على جازمه والجميع كما تنوع في
يجوز فاعلم ان الامور في الان النسبة لا يحل الا بين شيئين بل هي من جهة واما في
فذلك نعم ونحوه ان العينية بمعنى نسبي لا يحل الا بين شيئين فانه ان يتعدد في
كما في المفردات المتعارفة في تحليل النظر كما قالت الاشعرية الوجود في العينية
فيسمى المحل بالذات فيكون نظريه فيها كما صورة التعدد في الاشتقاق بل ان الماد في النسبة او
فيعلم في كنه الاتحاد في الوجود نسبي المحل في اشع المعاني هو المعروف في العلوم وبقوله في الموضوع
فذلك ان قد يفرد في الموضوع في المحل فيقسم كنه المحل في اشع المعاني في المحل بالذات في
الكل ما عرض في انما يظهر كلامه فيقوم لا يتم قالوا ان هذا هو ان الذاتيات في
الموضوع من جهة زائدة وهذا ان موضوعات الاشع في الموضوع من جهة زائدة قالوا
لو يفرق بين الذاتيات في موضوعات فاقول ان المحل بالذات بعد ان نفسه في اشع المعاني في المحل
الذات في اشع المعاني في موضوعات في الوجود في النسبة الى اشع المعاني في موضوعات في اشع المعاني في
توهم منها في اشع المعاني في موضوعات في الوجود في النسبة الى اشع المعاني في موضوعات في اشع المعاني في
الى المحل بالعرض ان يكون بعد ذلك في اشع المعاني في موضوعات في اشع المعاني في موضوعات في اشع المعاني في

10

ايضا وتجوز ان ثبوت كذا في سائر النسخ لا يوجب كون بعض النسخ باهنا من غير
ولا كما في بعضها من غير حق الاصل الرابع وفيه خلاف الاول في ثبوت شي في ظرف كونه
شبهين فيخرج لوجوب ثبوت مطلقا يقض بالوجود او قول لا يقض به وان يضي بالمرتبة فان
الممكن نفس ثبوته لا ثبوت شي اذ على بعض النسخ فانه قال في التكميل في حقه في النسخ
ليما في الجسم من سائر في حق حقيقة وتقر الثبوت لثبوته في تلك النسخ وفيه خلاف في
وشاهد المعنى ولا انما يقض ثبوت نفس ثبوت الذاتات لثبوتها في النسخ كذا
شبهين مع ان الحق الباقى حق ان فرضية لا تقر بمعنى انه اذا اختلفا في حقيقة بالادراك
وجدنا الحقيقة كالتقاضي لا البرودة ولا ينعقد بها بالنظر الى خصوصية الشيء في
بعض النسخ ويعلم حق الحق ان فرضية لا تقر بمعنى ان لا يثبت في النسخ كذا
بذلك نظر الى ان لا يقرون بالثبوت بل ان الثبوت عند فهم في النسخ كذا في النسخ
حقيقة عند فهم الثبوت فلكون القول بفرضية فتقر على الاطلاق كذا في بعض النسخ
يكون القول بانفسه بانفسه في النسخ لمن لم يربط بين بسيطنا على انفسه في النسخ
يقضي تقدم الوجود بالقرائن في انفس الثبوت في معدرة ثبوت في فرضية حق
اي حقيقة التي يحكم فيها الثبوت في الحقيقة او لا في انفسه في النسخ كذا في النسخ
سواء كان وجودا او لا في الحقيقة في انفسه او خارجا في حق في النسخ كذا في النسخ
او مطلقا سواء كان في الحقيقة او في النسخ كذا في النسخ كذا في النسخ
او في موضوعها في النسخ كذا في النسخ كذا في النسخ كذا في النسخ
وجوده البهائي لا لان شئ مشترك في حقيقة عند على الاطلاق كذا في النسخ
في الحقيقة بانفسه في النسخ كذا في النسخ كذا في النسخ كذا في النسخ

لا اله الا الله

بما لا يتحقق في تلك القضايا الحسابية والهندسية فانها لا تلائم تحقق الموضوع المسلب
فلا يتبع من صدق وجود الموضوع بل قد يصحق بالاشتقاق قال شيخ الاشراق في شرحه
في شذوذه الطبعيات انما في المحسوسات المسببة كقولهم ما لم يزل ينفذ في حاله
على ان موضوعه يتم الى ايجاب تجري في وجوده من جهة في المسلبات جهة واحدة فقط
اي في تمام وجوده من جهة في تمام احواله فلا فلا في سبب التحول من ذات الموضوع كقولهم
سلب المحسوسات جهة في اصل ان لا تحل في الاتصاف عند الحكم بالسلب لا في جهة في تمام
لو فرض سواد كان خبرا او صغيا للزم وجود المحسوسات للاحتمال لا في جهة في تمام فقط
اخطاوا اما ثانيا فلا في لوجه ذلك لوجه ارتجاع التقيض فانما لا يجوز في
بعض الاشياء في المسببات كانت فلو استلزم السببية وجود الموضوع للزم للزم
يكفي في حقيقة بعضه فقل في قوله السيد بياق في الاقوال المبين يلزم وجود الموضوع في
من جهة ايجاب انما في الاشياء التي لا يلزم وجود الموضوع لا لازم الصدق في السببية
والحال ان يلزم وجود الموضوع السببية من جهة ايجاب لازم لوجوده بمعنى انه اذا
فرض صدق ايجاب يلزم وجود الموضوع كما بقا ايجاب يلزم وجوده في جهة
عقد الحكم بمعنى انه لو فرض تحققه في نفس الامر لا يجوز اعتباره كما في التكوينية
غاية ما يصرف في توجيه كلام السيد الا حله يعني انه لا بد من احواله حساب الاشياء في
استدعاء السببية وجود الموضوع سواء كان نفس هذا الموضوع او يلزم من تحققه
في السببية في الزمن لا يكون الا الوجود اي الموضوع في اي في الزمن حال الحكم فقط
فان تصور الحكم على ان يتحقق من حيث هو ليس صورة في العقل لم يزد ما في الخارج بل
يحق في اصل الشئ في المحسوسات لا في صورته في هذا حاله لان الحكم ليس انما عليه

بل نشأ من شئ او من غير شئ ان كان ما هو موجودا بعد ذلك كثر من
 جهته من شئ او من غير شئ ان كان ما هو موجودا بعد ذلك كثر من
 لا يحصل فانه من شئ او من غير شئ ان كان ما هو موجودا بعد ذلك كثر من
 فلعن الله من كان له علم كالكو اذ بتر وحيه الشئ مثلا لما كان حقيقة محض
 و ان لم يكن موجودا في حد ذاتها اي مع قطع النظر عن خراع بخلافه و ان
 فانها بوجودها من شئ او من غير شئ ان كان ما هو موجودا بعد ذلك كثر من
 فثبت المعنوية ليس محض شئ او من غير شئ ان كان ما هو موجودا بعد ذلك كثر من
 المثلث كذا في قوله تعالى انما دل الواقع وفسر الواقع على ان المحل
 بعينه الحكاية بالحوال هو اعم من الموجود في الذهن من جهة قد يطلق على الشئ
 فحققا و لو بعد از خراع و هذا المعنى اعم من مطلقا فلا يكمل عليه بما لا يتناع
 لان كم خرج بقوله انما يكمل على ان كل شئ انما يتناع اذا كان من الممكن ان
 ذلك من ان لا يخرج من ان كل شئ انما يكمل عليه حقيقة في الطبيعة المتصورة كل تصور
 فلا يخرج عن ذلك من حيث هو هو بالمتناع و ما يجد حده لان اتساعه و انما في شئ و لم
 اذا لو خلا من شئ او من غير شئ ان كان ما هو موجودا بعد ذلك كثر من
 في الحقيقة و ذلك صان باشتغال المواد بمتفادها و انما هو موجود في الحقيقة
 و ليست تلك النسبة ثابتة لها لان الشئ فرع و جد و شئ و انما هو موجود
 بالذات و من المعنوية انما جعلت انما لها بالعرض و ذلك المعنوية انما كان
 صان ان المعنوية الوجود و يعبر عنه في ذلك كناية عن اشتغال المواد بمتفادها
 معناه ان المعنوية الوجود و يعبر عنه في ذلك كناية عن اشتغال المواد بمتفادها

سئل

والجواب المطلق بمنع عليه حكم المعدم بغير الوجود المطلق لانها كالمادة الخارجة عن
الحكاية لكن مصدر اعتبارها في الوجود افتراضا لمحضها في الوجود افتراضا لمحضها في الوجود
لكن فيكون مصدر اعتبارها افتراضا في الموضوع في نفسه كافتراض الشيء في نفسه
على ما يشيخ الموقت فاعتبر الحكايات في حكمها بغيرها في الحكم على ذلك انما هو
باعتبارها في الحكم على ذلك الاستقلال منها اليه فيما نحن فيه تلك الصلة بالحققة
وان لم يكن كونها في الحكايات في مرتبة الحكمي فضلا عن مرتبة الوجود لا تسمى في قدرتها
ان البطلان في بساطة الحقيقة في مرتبة الحكمي على الوجود او عدم الوجود في مرتبة
مرتبة الحكمي في وجودها في مرتبة الحكمي في اعتبارها بالمصدر الحكم على طابع في
مرتبة الحكايات في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي
ثبوت في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي
بالمرجع في بساطة الحقيقة في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي
نوع الاتحاد بين العنوان والمعنون جميع العقل سنا واليوت الذي المعنون في مرتبة
عليه في نظر ان ذلك الاتحاد بين المعنون في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي
في نظر ان ذلك الاتحاد بين المعنون في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي
فردية ذلك الاتحاد بين المعنون في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي
عنها بما هو لا يمكن ان يكون محققا لكن العقل انساني من شأنه ان يكون
المرجع هو ما جعل ذلك المفهوم عنوانا لا محققا فلذا اراد الحكايات في مرتبة الحكمي
المفهوم هو ما جعل ذلك المفهوم عنوانا لا متناهي جعل عنوانا في مرتبة الحكمي
حكم الثبوت في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي في مرتبة الحكمي

وانه كذا يتبين في ذلك سببه عار الى صديق الترجيح الا ان كان كذا من الشبهة ليست
 هذه القضية باحكاية من الشبهة فلا يتصور وجود الموضوع ولذا قال المحقق في هذا
 وليس من ان الحكم عليه بالذات في هذه القضايا بالاعتراض بالقصور بالذات المحققين في هذا
 اعتبارا من حيث هو اعتبارا في هذه القضايا على ذلك كالحق في اعتبارها بالذات الاول
 ممكن وجوده في نفس الموضوع في الحكم عليه بالاعتبار الثاني من حيث هو محقق في ذلك
 بالاعتناء بنفس الموضوع في هذه القضية الاسكان لا يتصلح كذا باعتبار
 وهو ينافي بوجوده في هذا الاعتناء فانه حال كونه في الغير بعيدا عنه باعتبار
 متحققة في المواد واهلية عليها متعديا ليس هو كذا بصديق على الحاشي في هذه القضايا
 بل هو استغنى في هذا غير متعلق في كذا آخر غاية وجوده من الخلق على ما يظهر من حيث
 الاستعداد والعلامة في هذه القضية غير المتعدي من حيث هو كذا في هذه القضايا
 قالوا ان الحكم على طبيعة الاثر في هذه القضية المتعلق بها سبب في الحكم لان الحكم
 الايجابي صحيح في هذه القضايا ووجودها باهت ان عبرت سواء الضاد وادراكها
 مرفوع بان كذا الموضوعات يوجد في هذه القضية الاستدلال على لزوم لوازم المتعدي
 كعدم الاخبار المتعدي في سبب المتعدي فان ايجاب احد في مقتضى القضايا
 لازم في جميع الاشكال ان جميع الخصائص للمواد في الفلانة باعتبار كذا في هذه
 بانضواء في سببها او عدم كذا في هذه القضايا وانما في مقتضى القضايا في الحكم
 كذا في السبب في غير ذلك بل ان في هذا القضايا انما هي كذا من سبب بل هو كذا في
 انضواء في هذه القضايا كذا في مقتضى القضايا في مقتضى القضايا في مقتضى القضايا
 بل هو في مقتضى القضايا كذا في مقتضى القضايا في مقتضى القضايا

[illegible]

فلما تعلم ضرورة ان وجود الفوقية في الازمان خارجة عن الوجود في انفسها
 بها فقل ان الوجود على حاله يصح اشتراط الصفقة اقول بذا حتى يجدوا ان
 ان الاشتراط في فرع الازمان لا يمتاز بمعدود من حرفاتها شك ان كان في الوجود
 هو الخارج مثلا او لم يكن فيه الصفقة لم يصدق قولنا الفوقية ثابتة للشيء الخارج خارجة
 لا نقار الموضوع في الخارج بصدق نفقته فلم يكن الاتصاف في الخارج من غير ان
 الاشياء لا يمتد في الوجود الا من ان يكون غيبا عن الوجود فالقول ان الوجود خارج
 فالفوقية موجودة في الخارج بمتشابهة اشتراطه بالوجود في الخارج من غير ان
 منه يحكم ان وجوده واثباته وجوده بالبيان بصفقة الوجود في ان ثبوت شيء
 ثبوت الوجود في نفسه ان في ثبوت الوجود في نفسه لا يمتد في الوجود من غير ان
 خصوصية خاصة وهذا حكم الجبر في الاشياء بغيرها الذين لا يمتد في الحكم بالاجمال على
 معدود في الخارج لم يرد وجوده اطلاقا كما هو كافي في صدق الوجودات في
 لها خصوصية خاصة معها وكذا في وجود البيان في الاشياء واثباته في الخارج
 يقتضي بالخصوص لا يمتد في البيان الى الوجود بغيره من لم يمتد في الوجود
 والبيان في الوجود بكل من جرت في الجوانب في الوجود المبين ان عدم
 صدق القول في نظر الى عدم موضوعها في الخارج لا يمتد في الوجود في الخارج
 يصح الحكم بالصفقة في الوجود من غير ان ثبوت الصفقة في الوجود في الوجود
 قد قيل نظر الى حال الصفقة في العبر في الاتصاف الاتصاف في غيبه قد قيل نظر
 الى حال الموضوع في العبر في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 يقتضي وجود الموضوع في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

فحقق الصفوة لانه لا شبهة في كونه متحققا في حق المستبين بل في حق من
فحقق الشئان فيه البقاء الثبات في الصفات الانضمامي الخارج عن الصفات
مع الصفوة في الاعيان بناء على وجود الصفوة والموصوف كالأمان في الحق المستبين
والايمان من عين شاهدة عن المسم في الاتصاف الاشارة الى الخارجيات اتحاد الموصوف
والصفوة في الذهن كقولنا في ذلك اتحاد المستبين لعدم صفوة في العين لان الموصوف
في العين على حدة تقع اشتراع صفوة كاستعداد القوة فان جلال المحققين في حق
كون الخارج طرف للاتصاف وكذا في طرف الوجود فان خارج طرف للاتصاف في نفسها الوجود
فطرفة الخارج لنفس الاتصاف لا يوجب تحقق الشئتين في طرفة الوجود بل يوجب تحقق
البارزات الموطوءة تبع المصدر قال الخارج جهة للاتصاف لا اشتراع لا دمار نعم
الخارج طرف للاتصاف لانضمامي وانما يستلزم وجود الشئتين في قول
ويعلم جهة من الاتصاف موجودة بصفوة الموصوف على ما يراه البارزات موجودة في الموصوف
على وجه يكفي في بصفوة على ما يراه الجلال الوجودية بصفوة بنفس الوجود لا بوجودها
شان الاعراض التي هو انطورية اشئ لنفس الاتصاف بصفوة الوجودية نعم انه في حق
بغير طرفة اشئ للاتصاف بصفوة الوجودية مع انه في حق اشتراع وجوده على وجه
منه في حال الوجود في قلنا ما ذكره الجلال المعجزة الاولى الى بدرجة اول
الى ما ذكرنا وانما يشبه كلام السيد البارز الا فلا يخفى ان تسليم كون اشتراع طرفا
للاتصاف الانضمامي تسليم مغفوق كما ذكر كيف ذلك للاتصاف ليس هو في الخارج ولا في
الاتصاف الرابعة المتأخرين كما اذا قلنا قد تم ان مرجع التساؤل الى حيثين كلتيهما في
الحيثية كالحسن النقيض في نفسها فيقوفا بالاشياء الا يمكن فانها متساوية مع عدم التساوي

الى الموجبة يمكنه ان يكون كاشف عن عام صادق وعن نفس قضية لا يستلزمه الايجاب
 الا وهو الموضع اخره فغيره هو سالبه المحمول ليصلح ذلك التوجه بعدد وقوعها
 على سالبه لان سالبه متصورا بطرفان ويحكم السلب في سالبه المحمول
 ونحن في ذلك السلب الموضع لا من حيث هو رابط لان التغير المستقل لا يحكم
 ولا عليه الا و قد لا مع غيره بل يخطى بما ظاهرا مستقلا في ثم يحل ذلك كما ان العلم
 انه يكون ذلك حكمه من السلب المحض كما نرى ان بعض الموجبات التي كان فيها شيء
 بشي لكن يصح كون حكمه من الاستغناء المحض كما غلبنا في ان تلك السلب لا يوجب
 زير عدمه بل يوجب تحريك عن الاستغناء المحض بل انما حكمه بان يوجب الايجاب فيما لا يوجب
 ان في الموضع كالمسألة السببية لا يستلزمه لان اقتضائنا الايجاب بوجه الموضع ليس بطرف
 الى الحكمية بل انظر الى الحكمية من حيث هو سلب محض الى السلب الى سلبه الى الابد
 كما لا يوجب المحصل لان سلبه المحمول الحكمي ان يجمع السلب المحمول الى الموضع
 فيصير السلب من الرفع لوجه الحكمية من حيث هو سلب محض بان الربط لا يوجب سلبا محضا
 وهو الموضع سلبا لو كان حكمه من حيث هو سلب محض في سالبه المحمول وهو قبل تارة ان
 انها قضية ذهنية اي حكمية فيها سلبية الایجابية على مفهوم الموضع في الذهن
 القضية الطبيعية وتارة لان سالبه السببية المحصورة في سلبه المحمول الطبيعية
 بان يكون مفهوم موضوعه محمول نحو كل شر كالباري ليس كالحق في سلبه المحمول الطبيعية
 فيشوب سلبه الایجابية ليس لظننا الى نفسه ولا باعتبار ما رده وثانيا انه ينقطع
 لا يصلح قواعدهم هو ان لا يشجعهم على اخره تلك القضية السلام ان يكون من حيث هو قضية
 اى ان لا يبين لهم في تارة ان جميع المفاهيم بصورة وجوده في نفس الموضع او غير

فانما
 ٢

[illegible]

بنفس الماهية لا اعمينية منتزعة الى الماهية والالتصاف عليها بالوجود مع
 بالعكس وهو قولهم انها موجودة في الماهية في الالهيان بويات زائدة على الالهيان
 وذكرنا عليه في اقوالنا اربعة الاول اننا قلنا على شئ ما به يمكن في الالهيان بركات
 تفرقة بين بركاتهم ما يكمل ما به يمكن في الالهيان ليس الا ان الممكن الخارج
 في الخارج الممكن في الالهيان في الالهيان من عند نظائره وما بينهما ان الممكن
 ممكن في الالهيان كان ممثلا او جازيا لا يخرج عن احد هذه الالهيان او اعتبار
 لا عينية كان الالهيان من حيث بهما كما بهية ونفقت وراثة ان كان
 يجب ان يسمي الالهيان من الوجود الفاعل الالهيان ممكن في الالهيان في الالهيان
 لما حصل التحقيق الالهيان في الالهيان فادخل في الخارج ما به يمكن في الالهيان في الالهيان
 لا يخفى ان هذه الاجابات كلها مبنية على عدم فرق المنهج بين كون قولنا
 في الالهيان من الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان
 وليس كل من طرف الالتصاف في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان
 كون الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان
 عنه وهذا لا يوجب كون الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان
 كل ما قد تبدل على اعتبار الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان
 اول لان الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان
 وسلم تقدم فانفتح القول باعتبار الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان
 نفس الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان
 باذات تلك ترديد بان الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان

فيكون ان يكون في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان في الالهيان

بالنظر الى ذاته والاقع قطع انظر عن الغير وجوب امتناع تفصيل الحقيقة
لاستواء افلا يخل له و منها مفهوم وهو الامكان بالقياس الى الغير لا يتحقق
ضرورة وجوده ولا ضرورة عدمه وان كان في اواقع احد ما ذكره الاماني
الامكان بالوجوب لهذا قالوا ان عدمه واجب يمكن بالقياس الى عدمه التعلق بالمكان
ممتنع لما واقع ولو غزاة النفس فكسبت المتعام عليه تفصيل الاماني في ذكره انك
انفصلت من حيث بعض الاشياء من استبدادك بالكتابة مما هو عن بعض الاشياء
وان لم يمنع عندنا قد بين ذلك الكيفيات المتوادية كاشية ثبت المتوادية في الحقيقة
سواء كانت موجبة او سالبة وان كانت المتوادية موجبة لا يجازية على ذكره انك
انتهى بكونه على كل اثره المحقق الباقى النسبة السلبية لا تكيف موجبة
اصلا فانها قطع الربط لا ربطى باي شيء ليس لها كاشية تفصيل
ان في مضمون فيما ذكرت بشر كاشي الب يقين من انك تفصيل فليس اخر من
على قوله فانها قطع الربط لا ربطا بانها قطع الربط لا ربطا بانها قطع الربط لا ربطا
بمضمون تفصيله وقوله لا تكيف دعه الا شانه طر بان الربط لا ربطا بانها قطع الربط لا ربطا
انما راجع الى انه بعد الشرح وفي انما قد يكونان مطالبين لواقع وقد مختصص
الكيفيات باحد ما دوني الاخر مختص قول هو
انما راجع الى انه بعد الشرح وفي انما قد يكونان مطالبين لواقع وقد مختصص
لزم من كون المتعدي ممتنع لان نسبة وجودها بها ليست بضرورة وعلى ذلك
سلبها ايضا ليس بضرورة فيكون ممكنات لان الممكنات ليست بضرورة
بضرورة لانها لا تتغير في الممكنات نسبة على كل نسبة البطلان فيمكن ان يحصل
على وجهين شرح المطالع من ان المتوادية في الاصطلاح هي كيفيات النسبة الايجابية

والنكاح النسبة السببية بها أيضا ودون تخصيص الاصطلاح في النسبة السببية
وهذا اعتبارا من اعتبارنا في النسبة السببية فان مقتضى النسبة السببية هو النسبة السببية
وممكنها ممكن الله ان عليها هي الكيفية في سائر النكاحات النسبة السببية السببية
سكانت هي الزوجية المتباينة والاسكان اذ غير من العدم الا اذ هو ان النكاحات المتباينة
في الاصطلاح محصورة بالزوجية الحقيقية النسبة السببية السببية على ما في شرح السلام
الجمعة الغفار من النكاحات غير بالرباط بالسبب وتبين المعنى فان قيل كل النكاحات
يكون كما فيمكن ان قرن بالرابطة فقد يشك فيه لان كل واحد من الناس يعلم ان النكاحات
السببية واحدة من النكاحات ان قرن بالسبب فيكون المعنى يمكن ان يكون كما هو
فيشك فيه فان من النكاحات من غير محال ان يجد ان كل واحد من النكاحات من غير
الغفار من واحد من النكاحات من غير محال ان يجد ان كل واحد من النكاحات من غير
فيشك فيه على ما في سبعة واربعة لان الجملة رابع الا اذا رتبها تحتها بما
فقط اذ سبب نقطة واربعة نكاحات ملزمة منها فقولنا كل النكاحات رتبة النكاحات من غير
تسمية للنكاحات والاداء ان لم يتقبل على جهة مطلقة وجملة من تحت الجملة هي
الموجبة وهو ظاهر في اى جهة ان افقت المادة في الحق اى لم يقع تحقق لان
تحقق المادة صحت الحقيقة فلا بد ان الجملة في قولنا لا شيء من النكاحات من غير
موافقة المادة فان المادة كيفية للنسبة السببية السببية وهي الضرورية والجملة
في الحقيقة مع كذب الحقيقة والاكاذيب وهو لا شيء من الجوانب الضرورية كما في
لا فرق المبدئ من المعنوم كالعنبر المثلثة الى اوجب الحكم والتمتع في حقيقة جارية
فاطر المعنوم باعتبار ان اى محمول كان فكل معنوم انما هو جارية السببية السببية

میں نے

يمكن شيئا يطلق الوجود واجب حواء في الحكمة الحقيقية التي علم ما فوق الطبيعة متجاوزين
 الى الواجب الوجود المتبني الوجود ان لم يكن الوجود فواجب الوجود لا متناهي ولا مكان لا يتوقف
 في غيره يعني اي جهة الحق الوجود في ضاعة الميزان فاختاره العلم وقال
 والتحقيق ان الوجود الحكمة هي جهة المنطقية في افق الالهيين لكن المنطق
 ينهي في تلك الغاية من حيث مفهوم المحل الذي هو كونه قابل الاستعداد والاعمال
 هذا ليس مغايرة المفهوم وقيل بخلافه ان هذه المغايرة بحسب المعنى والحق ان
 بناء الاختلافات راجع الى اختلاف المحل لا الى اختلاف نفس معنى الوجود فليس هناك
 والاكثارات لوازيم المسببة واجبة لئلا يتصدق قولنا الازلية في الوجود بوجه
 منطقية فلو كانت غير الازلية الحكم التي هي الوجود في نفسه كان المعنى في حيزه الازلية
 لئلا يتبادر الى الوجود في نفسه هو المستعمل في الحكمة وبين وجوب الثبوت لغيره
 وهو المستعمل في المنطق ولا مغايرة بينهما بحسب المفهوم لا بحسب الوجود الاول الى الوجود
 الازلي في نفسه محال لكنه غير لازم لان جهة المنطق والحقايق هي الوجود في نفسه
 الى المحل الذي هو غير الوجود والحقايق هي الوجود في نفسه لا في غيره فليس
 الازلية ان الوجود في غيره فليس على المعنى المصدرية لا اشترطت هي جهة الفعلية وقد
 يطلق على هذا القول ان كل من انشأ هذه الحقايق في نفسه فليس هو حقيقة اولية بل هي
 من هذه الكيفيات التي هي في الوجودات منها فلو اريد بالوجود واجب الوجود
 انشأها فهي المعاني متضمنة مع الوجود في ذاته فذلك الحق والواجب الوجود
 وانما فليس تلك من الازلية بل هي في الوجود في نفسه فليس تلك من الازلية بل هي في الوجود
 في الكيفيات التي هي في الوجود في نفسه فليس تلك من الازلية بل هي في الوجود

فاللادة عبارة عن كل كفة كانت هي بانية او سلبية ومن ثم كانت اللادة هي
 غير متناهية انت قد فهمت كما سبق ان المراتب على طريق التقديم بغير
 مشابهة فمن اى الحقيقة ان حكم فيها استحقاق النسخة ساطعا اى غير مطلق
 ووجه ضرورة مطلقة او ما دام لم يصف شرط عامة او في غير موقعية مطلقة
 معين معنى عدم اعتبار التبيين في ضرورة لعدم اعتبار التبيين مطلقة اعتبارا لوضوح عدم التيقن
 باللا ودام تفصيل المقدم ان الضرورة اما ذاتية اى لا يغير او جزئية واما ذاتية فليس يحتمل
 الى مطلق اى غير معلقة بوجه اى معلقة في الضرورة اما ذاتية فبشرطية لازمة فيها
 بمعنى حكم بوقية الوجوه بغير معلق في الخارج كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة غير مطلق فبشرطية
 بوجه مطلق انهم ذلك المصنف بسبب فيهم ان لية زمانية كقولنا انهم انفسا في ضرورة
 وعند الجمهور الضرورة هي بانية بغير لا عند الحق لم يرد العالم عند حدوثا بغير ضرورة
 كقولنا انهم انهم بالضرورة في زمانا على اعتبار ان شرب التباين لا يسلل احد لا يملك استقام
 ولا تحليل الذات نعم انهم مع تقدير الذات الضرورة الغريبة معلقة بشرط انهم انهم انهم
 خارج عنه والذات انهم انهم بالضرورة انهم انهم بالضرورة انهم انهم بالضرورة انهم انهم
 ذات بيات في الموضوع غير انهم انهم في جانبى الاى انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 بشرط انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 مع ضرورة سلب خبر من المحول بخلاف حقيقة موجبة لا سلبية وضرورة بشرط انهم انهم
 عنها حقيقة بفعالية ابراهيم ضرورة تمايزة عن وجود المحول بخلاف سائر الضرورات ثم
 قد يصطلح الضرورة المطلقة الذاتية على الضرورة كاصولية ماد الذات كانت ترتبط بالضرورة
 بغير في الزمان تمام القول في الضرورة بكل ضرورة كما كان يقال بها بمعنى رفع تلك الضرورة

انما هو الاول
 ٢

وغير المراد بقولهم ان تقضي الضرورية الممكنة فاحفظ هذا البسيط فانه يستفيع
ذلك او حكم فيها بعدم انفكاكها مطابقا لى غير معقولة بشرط ان يكون هذا البسيط
واعلم ان الوجود كالمضرورة يقتضيه ما حكاهما فان الوجود اعم وكل واحد منهما يقتضيه
اللازم اذ هو فاعلم ان الوجود الوصفية فوجبه عامة لان هذا المعنى انهم
العام من مثل قولنا الاشياء من انما مستقيمة او بعضها مطلقة عام
او بعد استحالتها فممكنة عامة او بعد استحالة اطرافها فممكنة خاصة ولا فرق بين الوجود
وبسبب منها الا في اللفظ لا في المفهوم وهو قد اعتبر تعقيد اثنين والوقعيين المتشبهة
باعتبار التغليب بالادام الا ان هذا ليس هو الشرط الخاص خاصة وهو ان يكون
واحد متشبهة بغير الاطلاق وهذا الشرط قد اعتبر تعقيد المطلقة العامة بالادام
والادام الزمان في جميع الوجودية الضرورية والوجودية الادامية في جميع الوجودية
المطلقة الاسكنية في شرح المطلق لان اكثر اشياء العلم الاول المطلقة في مادة العلم
تخرج من فهم الادام ففهم الاسكنية الادامية في فهم الادام
فيها مباحث اى تعاقب اشياء كانا واقعيا للمقام الاول شبهت
الضرورية المطلقة بانها التي يحكم ضرورة شئ في المحل الموضوع او بديهيتها
فكر ذات الموضوع موجودة قد عرفت ان المعبر في تلك الضرورية بديهيتها
بكونها بديهيات لا بكونها بديهيات من وجهين الاول انما اذا كان المحل الموضوع
مهما كانت الضرورية الاسكنية الخاصة لا يخفى ما فيه لانك قد عرفت ان الضرورية
كل ضرورية اسكنية باعتبارها بمنزلة تلك الضرورية فالحال هو ضرورة غيرها ضرورة اخرى
وتقتضي تلك الضرورية اسكنية معززة تلك الضرورية وليس كذلك الاسكنية فحققتها بانها لا تكون

منها ينفرد في الضرورة الذاتية وهو نفس الضرورة الذاتية وهي المنفردة منها
 ضرورية في ذاتية وتقيدها كاذبة وممكنة حكمته وتقيدها ليست بمنفردة قد يراد
 بانفرد من الضرورة في ذات الوجود المعبر في تقيدها ضرورية بهذا الوجود في ذاتها
 المحمول هو الوجود منها بشرط أي الوجود في تحقق منها في تحقق تقيدها في ذاتها
 متحقق تقيدها كاذب وانه ان كان المراد بالضرورة في ذات الوجود
 من ان يكون ما ينفرد بالذات فلا ينفرد في تحقق في المثال الذي كان المراد
 في الضرورة بالذات فلا ينفرد في تحقق في الازلية التي يحكم الضرورة نسبة الازلية
 فلا يكون مع ان المعبر عن الضرورة المطلقة اعم من الضرورة الازلية لانه لا يمكن
 المتحقق في ذات الوجود لم يكن في وقت وجوده فلا يكون الذاتية في ذات الوجود
 مع وجوديات وجوده مع وجوده هو الازلي والابد ونقص ثبوت الذاتية في وقت
 الذات لا ينفرد الوجود في ذات الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 والامكانات جوهرية الانسان أي كون الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ان يعارض على عدم محورية ثبوت وجوده في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فهو ليس بضروري في ثبوت في حالة وجوده في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الى الجاهل في ذاتها ان الذاتيات لم يكن في حالة عدم وجودها في كل حال
 لا بد من محذور في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 جاعل اصلا متحقق في وقت دون وقت في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 جازيل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

لا ينافيها عدمه زمن عدم تقرره فانه تعالى عن من ينهنا علم ان شاء الله تعالى خارج
اتحاد عدمه لا يكون في قوة فرض النقيضين لا جوار انعكاس عدمه لبعض الخلق
اي بعض كان لا يمكن الواجب فتممكننا دنا والوجوب ضرورة بعض
انما الوجود لا بشرط ولا بشرط مافي قوة الوجود واجواب من ان في انه
قال الحق الباق في الاتفاق المبين ان من الناس من يظن اني احدث هذه
علة الاشارة الى العلة ومنهم من يحيد شرط من العلة ومنهم من يحيد شرط العلة
هو لا مكان ثم قال بعد فقرات ليحلم انه اذا لو خط وصف كذا في حدوثه
انهم من كان الوجود كذا في النظر الى ذات الحادث الوصف لم يكن في وجهه
واستجاب التماسا الى علة خارجة ثم استدعى بان كذا كيفية القوة او الخارج
عن الجبل لا يحد الباق من الاصح فاذا كان الحادث علة او معتبرا فيها كان تقديمه على
براهين ثم ينهنا ثم ان كان حادث ممكن فلا بد من كذا فيمكن الحكم بالحادث كذا في
وجهه واجواب عن الاشكال ان الواجب ليس يشاء ان يكون جميع الخلق موجودا فثبت عدمه
موجب انه وقت عدم التقرير ليس يشاء الواجب كذا هو ثبوت النواتج التي هي
فليس له في ذلك وقت التقرير ومن ثبوت عدمه ترجيح لا مرجح كما انه ليس له واجب في
المرئيين ان زمان ترجيح لا مرجح ثم لما كان انما تغرب مع توجهه الى ان يقول لا مرجح
ثبوت انه في مطلقا بل في الممتنع خلق الجبل يستحيل لا دما خلقه بابا هو ان يكون
جبل الزايت هو بعينه جعل ثبوت الزايت على ما في قوله جل جلاله ان الله انزل من السماء
عنه الاشارة الى ان يكون الجبل اصلا لا يات له الا بالعرض لا يظهر بيان ثبوت زمانه
الباقي بيان ما في قوله على ما في قوله شرح كذا في قوله تعالى انما الله اعلم

ولا يصح بوجه ان الوجود لا يقيد بنفسه بانتفاء يقيد فلا يكون السالبة الضرورية بسيطة
 اعم من الموجبة للضرورة لانها لا تميزان عند وجود الموضوع لا يخفى ما في ذلك من السلب فيخرج
 طبيعة فلا يثبت عدمه بل يثبت يقيد بنفسه بلزم ان لا يصح ان لا يثبت في الحقيقة ان الضرورة
 فيصدق بنفسه بعض المقتضا ان الانسان بالامكان عت فيه ظهرت ان كل ضرورة ممكنة
 يتعاطها فالكاتب منها الممكن كل مقتضى الضرورة منها الممكن بمعنى سلب الضرورة
 المقيدة بقيد الوجود وهذا صادق لعدم وجود الموضوع وحيث ان اذ لم يثبت
 الذي يقيد السلب فيخرج محصل السالبة الضرورية الى ضرورة سلب
 المقيد فيخرج صيغة بالضرورة الموضوع كذا في المثال المذكور بالضرورة المحل في
 جميع اوقات تقول لا شيء من الانسان كبح الضرورة او في بعضها نحو لا شيء من الانسان
 يمتنع بالضرورة فان ثبت الاختلاف فمقتضى جميع اوقات سلب بالضرورة فاني لم
 يكون في وقت الجدل فيمتنع وفيه لا ينافي الامكان فان كل من خيف فيقتضي
 بالامكان وفيه قدرت ان كل ضرورة امكان يتعاطها فالامكان صادق فيقتضي
 ضرورة سلب ان لا يقيد في اوقات وجود الموضوع بل ضرورة سلب اطلاق الشئ فيقتضي
 الضرورة امكان يخرج تلك الضرورة فالصالح فيستفيض فيقتضي مقتضى مقتضى فيخرج
 قالوا ان الموجبة الضرورية اعم مطلقا من الموجبة الضرورية الازلية واما السالبة فمقتضى ما لا
 اذ مقتضى سلب تمام الذات مقتضى سلب ان لا يوازي الان مقتضى ايجاب مقتضى فيجوز
 وقد فرض من ان الحكم فمقتضى ما لا يعرف ذلك فتقول ان المحجب من مقتضى ان لا شيء
 يقتضي بالضرورة سالبة ضرورة صادقة فان قال ان سالبه لا يثبت لا يصح في المثال
 المذكور على ان سلب ليس في الشئ كل من خيف بالامكان ان لا يثبت في مقتضى مقتضى

من اللفظ

من سواد ابتداء ان التزم صدقها وتصير في معناها مثل التصرف في معنى
المطلقة تصديق المثال المذكور ان الثبوت ان لا بد من سلب الضرورة فتقول على تقدير
ايقظ سلب ما لا هو ان سلب الضرورية الازلية والمطلقة منها وبيان فان الثبوت والذات
اعم سلبا من الثبوت ان لا بد ان سلبها كما يكون نسبتها بينهما بعكس فان سلب الاعم
من سلب الخاص ولا بد ان يعلم ان ضرورة الاعم اهم من ضرورة الخاص ما يلزم من سلبه ضرورة
الاخفى على المنهات سيما في ما بحث في كونه من المحلقات قال اشهد بذلك ان سلب
ان لا يتكسر بانه ضرورة كنهسبها الى انه اعم فانه لا يصدق في ذلك المذكور
لا شئ من المنكشف لقهر بالضرورة او بالذات دام سلبها القوا عند المنهات
عند هذا الاتساع كسر غاية ما يجب ان الموجود اعم من الحق والمطلقة فغنى دام
الذات موجودة في الازمنة التي تغير الذات موجودة فيها سواء كانت موجودة
بالفعل او لم تكن وفيه ما فيه لان وجوده يكون اعم في الوجبة الضرورية ايضا اعتبارا بغير العلم
فيها ايضا فلا يكون سلبه اعم ومما لا يلزم ان لا يصدق محاربه من هذا الثاني
المشهور في تعريف الازمنة المطلقة ما حكم فيها من ان نسبتها ما لا يلزم ان
الموضوع موجوده ومنها شك هو انه يلزم ان لا يحل الوجود الذاتي لا يكون
الانتم حقيقة محمولا للموجود فانه يصدق منه موجوده ودام موجوده في قولنا قد
يعبر عن ذلك بقوله ايضا يلزم ان لا يصدق في حقيقة محمولا من انتم الموجود كما تحفظ
توجه كل الالهي فلا يكون منها سلبا فحق ودام ان يقتض كنهسب في حقيقة سلبها في
اصحاح المنهات على ان لا يلزم من قولنا نعم يقتض الازمنة المطلقة ان لا يحل في ذلك
لان الوجود الذاتي هو يكون في جميع الحالات ودام الازمنة يكون الازمنة محققا

اجزاء الازال الابدانها من ميانها وان لا يكون مسبوقة باصحيح المطلقة والواقع ان كان
 حرم الوجود فان الوجود لا ينفقه ايضا وقد يمكن ان يتحقق رفع الزمان فيكون الوجود
 سلب الوجود فخطية انما هي لغف في وقت من اوقات لذات في غير اوقات
 والابدية في الوجود فليس الدائمة المطلقة العامة غير صحيح المطلقة العامة من
 يقتضيه الدائمة فذلك الحكم في باءي الراي خطي كبريهم متاخر عن نقصان فهم العلم
 لما استودجوا الزمان لو بالغير وبعد جواز العلم سابقا للاختصاص في جاز
 راسا من يد والاركانهم شعوب بعد تعميرها نوجوه فليس الخطية في غير دارا من دارها
 به تحقيق ايجاب سلب تحقيق الزمان الوجود وان جاز جوازها انما انفاك تحقيق سلب
 تحقق الزمان حكوا في سلب الوجود في جميع اوقات الازال بل في فعية انما هي لغف في وقت
 اوقات الازال فالحاصل ان فعية محمولها الوجود هو الوجود الازال فليس كذلك في نقصان الوجود
 الازال المطلقة العامة التي هي فعية ايجاب الخطية لغف في غير اوقات جاز الازال الابدانية
 في سلب المطلقة العامة بعد السمع صا دقة في المثال المذكور في نقصان الوجود انما هي كاذب
 فلا وجه لشكال المذكور في حق حلاله من التعريف ان يكون المحمول جاز الوجود في نقصان
 فعية في نفسه فليس شيئا من ذلك في مصطلح القول في نقل الفاعل في مجموع كاذب في جميع
 فعية وهو انما محمول الوجود ودر دلا بانه نفي الوجود المطلقة لا سلب الوجود انما هي
 باءي المطلقة الوجود في نفسه فعية الوجود كذبة فان العالم حدث حدثا ودر الازال في
 المشهور من قدم الجبروات لان الوجود لا يتحقق با كذب بل في عرض انهم في خصوص المطلقة
 مسبوقة في الوجود ولا يتحقق توحيدها فعدم محمول الوجود المطلقة عامة مصطلح في سلبها
 واية فلا بد ان يكون محمول الوجود واية منهم مع فان كل عرضة محمول في الازال

تفكر في شئ من ان يكون في ضمن الامكان او في ضمن الوجود او في ضمن الوجود
اي ما دلل البتة عند الاطلاق هو الواقع على كل شيء حقيقة وحقا واستحسانا
اصل الحقيقة في ذلك لا يعرفه غيره كما قالوا في الوجود فانه يتبادر الى الخارج في الوجود
الذي في نفس الامر اما الحقيقة الى الحقيقة فاحتمال الوجود والاضادة الى حقيقة في نفس الامر
الكيفية والواقعية الكيفية لا يتبدل بها لانها رافعة للنسبة من غير تفاوت فكل
قضية متقدمة لان البقرة في حدتها وتعدو بالوحدة الحكم وتعدو اما باختلاف
في نفس كنهها او بمرورها او بمحو لا الرابع لها راد على من قال ان من كانت التعداد
تركيب احد الطرفين من اجزاء الجزئية فان الحكم على الشئ به حكم على اجزائه به
اش لا الاول والى جواب ان الكلام في التعداد بالفعل والتعداد بالضرورة غير متماثل
ان التعداد قد يكون سلبيا فتركيب الجمل لا يوجب له ان يكون سلبيا او ان يكون
في المصروف كسبب في ذلك على شئ وفي مصداقاته انما لا يتصور انما يعلم
استقلالها لا يخل على شئ وانما هي كسبب فيها وتحقيقها في الواقع ثم النظر في النتيجة
ما حكم بمقتضاها في بادي الرأي تسهيلات على الامور الدقيقة التي يجرى عنها في الحقيقة
فذلك من حيث يتبين من بعض فانه انما يجمع الشئ ان يكون ان يكون في الخارج متماثل
عليك ان تومن في تسهيل اسم تعريضا على ما يظهر في الحقيقة ومن ثم قالوا ان الضرورة في الحقيقة
انما هي كسبب في الحقيقة والافان على الحقيقة فاحتمال ما في الشئ من الحقيقة
ما يخرج من الحقيقة في كسبب عليك تخرج النسبة بين المخرج المذكورة او المستقر
علت ان المكنة انما هي الحكم اعم بقضايا موصية من جهة ما فيها من سلبها من الحكم
اي حتمه لعم المكنات الحقيقة انما هي اعم بقضايا ما في الشئ من الشرطية بكونه حتميا

القول

لا يمتنع بل يحكم فيه بثبوت المحمول الموضوع ضرورة لا يمتنع ان الوصف لا يمتنع
 انما هو منها ايضا وضرورة ان المطلقة اصل الباطنة مطلقا وشرطه ان لا يمتنع ان يكون
 مطلقا على وجه يتعلق بكلا الا حصصين بل في اخصية الضرورية المطلقة على تقدير اخذ الشرط
 بالمعنى الثاني واما على تقدير اخذها بالمعنى الاول فيكون اعم منها من جهة كونها
 كل كائنة من ضرورية مطلقة وليست بشرط بالمعنى الاول كذا خصية بشرط
 انما هو على تقدير اخذ الشرط العامة المعبرة فيها بالمعنى الثاني واما كونها
 وبيان القيمة عموم خصوص من وجه ففصل الشبهة ان حكم فيها بثبوت النسبة على تقدير
 اخرى لزوما او اتفقا او اطلاقا اي باعم من ان يكون ما او اتفقا او اتفقا
 او اتفقا في الحكم فيها في النسبة صفة كذا بما عاين لا يمتنع ان في الصدق لا
 الكذب او صدقا فقط اي بغير عدم النافاة في الكذب يحكم به لو كذب باضطرار فيعتبر
 عدم النافاة في الصدق يحكم به عند اى لذل ان خبر من اتفقا الى ان بينهما كذا
 او اتفقا بان يوجد اعم من فصل حقيقة او مائة اعم او مائة اعم وكل من هذه
 ضاربة او اتفقا في المطلقة ودر بابها في ما نفى الجمع او نفى التناقض في الكذب مطلقا
 يمتنع ووجهين الاول ان لا يحكم في جانب الكذب بل في الجمع في جانب الصدق في ما نفى
 لا يات في در السلف في ان يحكم بان في في الصدق لا في منع الجمع الثاني في الكذب
 في منع الجمع سواء حكم في جانب الكذب الصدق الثاني وضرورة او لا يحكم شي منها
 وهذا المعنى لو كان اعم من الحقيقة ومنها ما هو الاول وبنه حقائق الموجبات اما
 سواء البها تفرغ اي بابها فان لا ضرورة في الحكم فيها سلب التزم لا يلزم واما
 بذا نفس ثم الحكم فيها ان كان على تقدير معين مخصوصة واما ان بين كذا الحكم على جميع

تقارير المقدم وبعضها المحذورة بكونها لا تجري في الطبيعة الطبيعية منها والممكنة
غير محذورة اذ لا يحكم في شرطية الاعلى التقادير في تصور الالهي لا في طبيعتها
التي في المحذورة منها كما في المنفصلة عما هو سلبية في طبيعتها
وسواء الوجبة الجزئية فيها قد يكون سلبية الجزئية فيها قد لا يكون في حال
حرف السلب على الالهي كالحكم في الالهي لو وان اذ في المنفصلة قد وان في
المنفصلة فلا مجال قال الشيخ ان شديدا الدلالة على اللزوم لان الدلالة
لا تختلف بالشيء تضعف فالمراد ان يستعمل حيث يكون اللزوم معناه
ضعيفة واذ كان متوسطه وهذا مستشهد الشيخ على فقرة اذ لا يقدح في
القيمة في سلب السلب بل بعد اذ قامت القيمة او بحسب السلب في الالهي
ولا يكون لزم ما يقينا ولا يقدح اذ كان الانسان موجودا فلا شأن بوجوب بل بعد
سواء كان لا ينفى ما فيه لا يجوز ان يكون ذلك الفرق باعتبار الدلالة على
المقدم فيه نظر لان كلمات الشرطية والدلالة على التعليق من من العجب
الشيخ ان اذ بدل على مطلق الاتصال مع ان لم يوضع شرط على موضع شرط
على ما يظهر من كتب العربية واطراف شرطية لا يحكم منها الا ان اي حكم
شرطية لعدم احتياها للصدق وعدم استقلالها فلا شرطية باعترافها في
الحكم في قضائية استقلال الحكم عمية وان الشرطية كما وقع من سلب الالهي
مخصص ولا يلزم قبله ولا بعد التعليق في حذف لومات الشرطية اي يجوز في سلب الالهي
الا اعتبار لعدم استقلال الاطراف حين الحكم شرطي على النسبة انما تجري حتى يفيد
بوجود الادب افادة وكنها هو الحكم بان اتصال في اتصال كما مناط صدق الشرطية

والممكن

هو الحكم باتصال والافتصال كالإيجاب والسلب النرض استنادا على كون
شأنا صديقا وكذا غيرها على الحكم باتصال والافتصال أي من أنه إذا لم يكن حكمه
ولا بد من صدق ذلك كذب من الحكم فلا يكون منطوقها إلا حكم الافتصال والافتصال
والإيناس استنادا على عدم وجوده هو أن المقصود بالناتج من شرطية هو الحكم بالاتصال
والافتصال الذي هو ما يكون الحقيقة بشرطية نوعا ما بيا بجملة فيكون ما صديقا
وكذا ما هو الحكم بالاتصال والافتصال لا يغير المقصود من أحد من
قائل نعم يكون شبهة بجملة من أو فصلين والاشارة ظاهرة وتلازم شرطية
وقد زاد مع قوة هذه ما وقعها بسوطة في المطالبات وادع قد عرض المقصود
أيضا منه بحيث الشرطيات فيها حيث وتفتيش الأول قد شبهت من
أن التلازمين يجب أن يكون أحدهما موجبة للآخر أو كلاهما محلول عنه وجدة
موجبة وهي التي تمنع تخلف للمعنى عنها قيل ثالث قبل التفاتت على ذلك في
المعنى بقوله كالتايفين إلى أنهما محلول ثالث هو الوجود مثل قول لا بد من
ثالث ارتباطا اتفاقا بينهما في كفاية إثبات فخطا إذا تحقق التوجه في العلم
وكل تحقق العلم الآخر في البيان بأنه فيكون بسوطة ولا بد من شرطية
من حيثين فيها قول الجبهتان تلازمان في كلتي تلازمها التلازم لمعنى كسب المعالجة
والا فلا تلامز بينهما ولو كان اقتضاري بينهما في التفضل في المقام أن التلازم
على أصح النوازل المحسوس في جوهرية المشاهدة استنادا على ما تقدم ذكره من
زبدة التلازمين مع العلم في شرح هذا الكتاب أحدهما أن يكون شيان بحيث تمنع
أحدهما الآخر أن يكون قطع منظر من أن ذاتها يستدعي في الحاظ أن يكون

وحيثما لا يكون الاخر ضرورة بينهما تفرد تلك جهة ما في اول مقدم من الطرفين
 المتعلق الاول محكم من مقدم معلوم فيكون في قوله عليه السلام من كل شيء ثلثه لا يثبت
 بل من حيث يتحقق تلك الجهة الواجبة تعلقها بما وجبته كل واحد منهما بالآخرين
 مع العقل من ان يمنع انفكاك احد اثنين من الآخر من جهة الاحتياج لم
 تنفصل عليه برهان شاف لا مكان المعنى الثاني في قوله لهم انه لا يكفي في جهة الواجبة
 بل لابد من ايجابها للعلاقة بينهما في جهة تيسر لانهم ان ارادوا ما جعلوه
 علاقة الاخر من التي هي الاستعداد الكافي فليكن ان يوجد ذلك الاستعداد في كل
 من الطرفين احدهما لا في الآخر وعلوهم بالشئ ثالث ولا دليل على خلافه وان ارادوا
 الاحتياج بينهما في طرف ذلك الامر فليكن منع انفكاك كل منهما عن الآخر ولا دليل على
 خلافه من الاحتياج في ذلك الامر لا يوجب التعلق بينهما على الاول من الطرفين بل في
 الاستعداد الانفكاك بين الطرفين باعتبار الاحتياج الى امر لا شك في هذا الاستعداد
 من كل منهما الشئ ثالث من جهة ان جهة الواجبة كما عرفنا من جهة انهما
 وان كانا مختلفين في الاستعداد اعطيت له الحق وذلك لا دليل عليه في ما هو دوره في قوله لهم ان
 بينهما انفكاك ذاتية لا يمكن فصل احد ما منفكا عن الآخر غير تام في قوله ان يفرق العقل
 لا ينافي امتناع الانفكاك فان ارادوا بتجويز حكم العقل بوجوه فان لم يجدوا في
 ذلك فلو لم يكن العقل مكانا لا يميز بين الاستعداد الذي في منهما من جهة العلاقة
 بينهما وان لم يكن ذلك المكان بالقياس الى كل واحد منهما بل في الثاني في الامتناع القسري
 يستدل على عطلانه بان عدم عدم الوجود لا مستلزم لوجوده قد ينكر العقل من
 وادراك عدم محتققة لذاته لضرورة وجوده يعلم من عدم ما ثبت ان عدمه من

واعتناع الاعم يستلزم امتناع الاخص فعدم ذلك لعدم سوا كان لعدم امتناع الاعم
معتنا بنا على تجوز امتناع السلب اليه او مدعا ثانيا بناء على عدم تجوز الامتناع
التي امر ازلا من مقتضين وقد عرفت ان عدم اثبات البطلان متنع اذا كان محتقا
كان مقتضى الاخر ضروريا لانه لو لم يكن ضروريا لكان اما متنع فليتم
ازدواج مقتضين او ممكنا فليتم امكان ازدواجهما او كان الجمع من غير
غير محل فبين الوجود وعدمه عدم لازم باعادة قدوة القول بان الاول بالضرورة
الموجود ان خارجا بتخصيص على الخصوص قد يفكر المراد بعدم المتعدي لا شرعا
مصادقة على الثاني لانه لازم لان مصداقه متعدي وواجب في خبره وصدق
اللزام وعلى الاول فهو محلول بين منش وشرع وبتقدير عدم وجوده في خبره
ان الازام قد كفيته انما المصادق وقوله لم يكن يكون آه في الكلامين خارجا
مصداقا الا بين معبودهما الا شرعيين باعتبار حقيقة منش وشرعهما
الا باعتبار الوجود والذوق في معبودهما في اختلاف في استمرار المقدم في
تقالي في نفس الامر فندم من انكره مطلقا هو ان كان الفاعل صادقا او لا فليتم
ان لا يلزم ان يكون نفس المتعدي قولا كاملا وصدق العقل الاول وجوابا لوجه
وندم من انكره اذا كان الثاني صادقا عليه بل كلام الرئيس من حيث قال ان
المقتضين يستلزم اجتماعهما لان منع احد مقتضين يستلزم تحقق الاخر قبل في
الاعلم على تقدير الجمع لا وانه لا يلزم في المكان المنتهى وواجب هو في نفس الامر
عاشي من بعد ختمه زوج واثني المنتهى الزوج بعد ختمه زوج واثني الزوج
صدق الاصل على تقدير الجمع وانه يوجد عدم الاستلزام مطلقا فتقول كلاما منتهى

بكانت مقسمة بين فئتين كل فئتين كان بصدق شاي من قسم من
بمئة زوج فاشي بمئة الزوج مقسمة بين فئتين كل فئتين كان بصدق شاي من قسم من
والمشهور من ثم ان الاستلزام بابتا اذا كان التام في البرهان فذلك علم لعدم المحال
في الحقيقة فمشهور ان الاستلزام في المحال هو مغاير من ثم انه ثابت في كل ما كان
هو ان الله عز وجل قالوا انك من الملح ودين المحال في الاستلزام بعبارة مفيدة
لعدمها ومن ثم قال في البرهان ان المحال لا يكون في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الاستلزام في البرهان انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
بمعنى الاستلزام في البرهان انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
كلما انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
فخرج الى البرهان انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
يصح سلب الاستلزام في البرهان انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
على طريق السلب فخرج حاصل ذلك انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
توضيح في مقصودنا انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
بمعنى الاستلزام في البرهان انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
وقد عرفت انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
توضيح في مقصودنا انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
ادعى في البرهان انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
وهو اجابته وهو انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة
انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

بحدثة كذا بلزم لوجوده لا تنافي له بعباده ورتبته بها واما السبب في عبارة طهارة
انه لا يبرهن فيها ان كان شي من الاشياء مستحيلا واقعا كان بغيره متحققا من الممكنات
النافسة بل من بالسياسات انه لو فرض شي من تلك الاشياء كان هناك التناقض
الى ان هذا الفرض غير مطابق الواقع من حيث انه فرض انقيصين فبقا اما فرضنا
فذلك شي مستحورناه لعلنا نحقق عدمه ونبين اصل نافع في الموضح اعلم انه قد قيل
بمقتضى التمثيل في الاصل ان كل حكم عليه يستلزم الاجماع الاقضية بحسب مقتضى التمثيل فيهما
بما كان كسب من الامور المستحيلة ثم يستلزم باخفاء اللازم على استغناء اللازم بان
مضمون لازم لم يمتد الى ما شئ من الاشياء المتفلسفة فمضمون اللازم كونه حقيقة مستحيلة
من جهة الاخرين الاستدلال على اتمام الصدق في الامور المستحيلة ان كان علم
بلازم الشئ بغيره بل بطلان البيانات فلا يفرقان البيان لازم مقدم بغيره لازم
ولازم اللازم لازم ثبت اللازم مع المناقاة الا انما قد يكون خفيا يحتاج الى البيان
اولا بحكم اللازم بل في حقيقة بحسب تحققها الواقعي بل بحسب شيها في الزمن بان بقا
تمثل احد ما يستلزم تمثيل الاخر في الكما تری لان استحال تمثيل احد انقيصين مع
ولست لست على استحال الوجود الذي لا على استحال التحقيق الواقعي وهو ممكن
كانا على اناسين المحوسب انه لا يجوز عقل خبرا كليا وابتداء استلزامه في
او كذا املا او ان كان قد يخرم في بعض الصور بواسطة فانه لا يجوز في كون كذا
لم يوجد الا يجب لم يوجد العقل الاول بواسطة كون كذا العقل الاول فوجد حسب
من قد يخرم في المثال قولنا كذا كان في كذا كذا واقعا على شئ بواسطة
ممن فانه بخلاف الخرم ارتفاع الامان على التقدير الذي لم يبرهنه زبيري كذا

لا بد من ان كان العقل ان لا يصدق على كثير من الحكمية
 لم يبق على ما ذكرنا من التبيين في صفتها فان لم يبق للعقل على قولنا ان
 على حكمه نعم المجوز لا جزمه وهو الحق فان العقل حاكم في عالم الواقع لا العكس
 والحق لا يبرهنه واذا كان خارجا لم يكن تحت حكمه لعدم كون العقل
 مالوفا هو خارج عن عالم الواقع ويجوز فرضه انه منه لا يجزى في برهان حكم
 اذ يجزى فرضه من الواقع لا يكون منه ويقار الاحكام الواقعة في عالم تقدير
 تسلك لعدم قول العقل عليه الثالث ان سيقول ان العالم خارج عن العقل
 باقى يكون اجتماعها مع المقدم او كانت مجازة في نفسها ودرجتها اقل من المقدم
 بحيث يشتمل الاوضاع التي لا يكون اجتماعها مع المقدم بل يزم ان لا يصدق عليه الاوضاع
 اذا فرض المقدم مع عدمه في المقصود او مع وجوده في المقصود كما يستلزم المقدم ان
 في المقصود او بانه في المقصود والا لزم اجتماع نقضيين فلا يصدق الكلية على اجتماع
 وادريان المبحر جاز ان يستلزم نقضيين وان يباينها فالمقدم مع عدمه ان في القوة
 ومع ثبات المقصود في غير اوجه يستلزم مع ذلك التباين في المقصود ونحوه في المقصود
 فلا تم عدم يصدق درجتها من الزاد من بعض احوالها فان الامكان اي جوازها
 لا يفيد الوجوب فليجزمه لم يكن اقول فيجب التفيد بالامكانات نفسها حتى يحصل
 على الوضع المبحر ان يستلزم او يستلزم في بعض الشرح بان المقدم ان يكون مستقلا في
 الاستعداد والعباد لوجوده لانه لا يتقبل الاوضاع في احواله كما يتقبل وجوده في احواله
 اذ اخرج من احواله الاوضاع كالاية على انه مستقل فلا يباينها متممة للزاد والعباد فانها
 يمكن الصديق الاوضاع معاداة للزاد لولا انما في اعتبارها يحصل الزاد في حقيقة المقدم

ولا يضره استمراره بعض الاوقات في بعض الحالات من حيث هو متعلق بامر او متعلق بامر
بالتصاوير او بغيره من حيث هو متعلق بامر او بغيره من حيث هو متعلق بامر
استقلال المقدم بغيره من حيث هو متعلق بامر او بغيره من حيث هو متعلق بامر
باعتبار الاوقات من حيث هو متعلق بامر او بغيره من حيث هو متعلق بامر
تختلف من حيث هو متعلق بامر او بغيره من حيث هو متعلق بامر
عدم التعلق بغيره من حيث هو متعلق بامر او بغيره من حيث هو متعلق بامر
ذلك التقدير الذي هو متعلق بامر او بغيره من حيث هو متعلق بامر
ان جميعه من انفسها انما هي وان كان بحالها انه اذا ارتفع الامان من
موضع او تقع الامان من الموضع كلها فلهذا اختاره المصنف ان
استلزام الحسنة بغيره من حيث هو متعلق بامر او بغيره من حيث هو متعلق بامر
الطرفين وقد كلف في فيها بصدق الثاني فخطب في تركبها من مقدمه من حيث هو متعلق بامر
فان الصادق في نفس الامر باق على فرض كل في كما صرح به الرئيس اعلم ان الصادق
المرتب تركبها من صادق من كاذبين ومن صادق من كاذب فالصادق في المقدم وان
نقلوا بصدق الطرفين كذا ثبت بينهما لان الصادق انما يكون الثاني فلهذا
كون الاول صادقاً وثبت الشيء على التقدير ان لم يستلزم ثبوته في الواقع لكونه كاذباً
حيثه الاول طرفه من حقيقة الثاني فلا يعني انهما في الواقع يجوز استلزام الحسنة
لم يكن بينهما لزوماً فلهذا من جهة الثاني في الا لا يكون هناك فلهذا لا يميز
في الواقع ما لم يكن بينهما الارتباط فلا يصدق الاتفاق الا من صدق الطرفين او صدق
بما كان في الواقع لا بد ان يكون بل هو انه ليس في المقدمات قد سمعنا في غير

ان قبا. الاحكام الواضحة فيكون في عالم التقدير والعقل حاكم في عالم الواقع والادراك
 شئ خارجا لم يكن تحت حكم العقل لا يمنع ان يكون الشئ الذي هو موضوعه على تقديره
 المقدم له بلا علاقة بينهما فاني العقل ليس باو تؤول على عالم تقديره فيجوز ترك الاستغناء
 الصادق من الكاذبين ايضا لانه ليس معنى الاتصال الا لكون اتالي خاصا بكون
 الادان خاصة المعنى يجوز صدق من الكاذبين وان لم يلزم حيزه كما لا يلزم من
 صدق من اتالي الصادق من المقدم الكاذب الحق ان اتالي لوكاين
 متافيا للمقدم المصدق الاتفاقية والا يمكن اجتماع المقتضين مجموعا كما لا يلزم
 ان يمتنع اجتماعا في نفس فلو لم يلزم لورده على تقديره لم يلزم استحالة من غير
 التباين في الاولي اتفاقية خاصة لخصوصها والثانية اتفاقية عامة لعمومها في
 شرح المطالع ان الاتفاقية مشتركة على العلامة مثل العلاقة في الازمنة لان المعية ممكنة فلهذا
 فيقتضى تعريف الازمنة بالاتفاقية وقال اتالي في الجواب نعم انه كذلك ان الفرق هنا
 في الازمنة مشهور بها فجمعا الاتفاقية فالعلامة بينهما غير مطروقة فان كانت اجبة في نفس الامر
 لان مجرد الاستناد لا يستلزم على العلاقة بينهما لاجاز ان يكون المعية اتفاقية بحيث لا يوجب
 تلك العلاقة الارتباط والاتفاقية بينهما فيجوز بانتهما الاتفاكية ان اتم
 ان لا يستلزم الى العلاقة المعية يكفي الاتساع الاتفاكية اول من كان في كل حق
 احد المولدين تحققت المعية وكلما تحققت العلاقة تحققت المعية الاخر فقلت مطلقا المعية
 لا يستوجب الارتباط اذ كانتا محتملتين مختلفتين لعدم تكرار الوسط وقد
 عرفت ما في ما عود اذ قد تعلقت لك بعض عبارات اتالي فلعلمك اني قد نظمت في هذا
 ان العلاقة نعم تقريرها صدق في الازمنة بل مجرد اثباتها دون بوجوه الدلائل

فان لم

كماله

فان نعم محرم بالمتبع وان ثبت فخلع عبارة شرح المطالع فتجد انما هو متبع في محله
قائلا نعم من ان من الزوم المتتابع الا ان كان لا يقتضي ارتباطا فصار غير متتابع
والزوم انما هو من قولنا لا انفصال في حقيقة لا يمكن الا بين خبرين صادقين كما في قوله تعالى
لا يخرج من احد ما صادقين يوافق للصادق ان كانا كاذبين كما في قوله تعالى لا يخرج
من كل خبرين لا يمتنع الا انفصال بين الشكوك محقق انما لا يقتضي حاد ولا كاذبا
فجاءت بالغة في جميع ما قلناه فانهما يتبعان من شئ واحد وهو قبحا ونسب علة الى ان
مطلقا حقيقة كان او منع محقق لا يخلو لا يحصل الا من اثنين لا يزيد ولا ينقص عن اثنين
الموجب او محقق او منع وغيره فانهم تركيب الانفصال فيه من فرق اثنين فكل واحد منهما
محملة منفصلة واعتبرت على انهما مائة او اقل او اكثر ان يكون محققا او كاذبا او
اذا متفقا او كاذبا او اعتبرت المنفصلة مائة او اقل او اكثر ان لا انفصال في حق من
الجملة او المنفصلة بالغة في جميع ما قلناه فانهما يتبعان من شئ واحد وهو قبحا ونسب علة الى ان
ان تركيب من منفصلة حقيقة او معناه محققا او كاذبا او غير ذلك من محقق او كاذبا او
برودة المحل وزعم بعضهم انه مطلقا يمكن تركيبه من اقل من اثنين شبيه بحقيقة منفصلة
والتحسين هو ان لا انفصال نسبة كل نسبة لا يتصور الا بين اثنين او النسبة متحدة او متحدة
المتسعين و ما قبل ان يصادرة لانه ان اول نسبة وحدة انفصالية او غير ذلك من
يتوقف على العلم بان النسبة الانفصالية لا يمكن الا بين اثنين فمتوقف على العلم بان النسبة
وهو قد وقع ما يدعي به لزومية في كبرها بشكل الادل من الفرق بين الاجمال وتفصيل سابق فقال
فان رفع انما يتم بلهذه المصادرة اما لو فسر على من كان يكره فلا بد من بيان
دعوى منية فالحقيقة لا تترك الا من متعينة ونقطة ما هو لا يتوهم انفسه ما في الشبهة فالحق

اما لزوم فرومان بعد ان يعرف معنى الازوم فهو من مقتضى الازوم فانه سلب محض لا يمتنع
شلا من عند وجود الموضوع ومانته الى منها وما هو من مقتضياتها بالغة انكسارها وما
اعلم مقتضياتها بسبب في شرايط اسناد ان منهم من هو من الازوم الجزئي من كل الجزئ
حتى يقتضين فلا يظهر فائدة في اعتبار التقادير المحتملة الاتباع مع المقدم في كلية شرطية
او كل من ممكن الاتباع المطلوب الجزئي منها ولا يصدق بسبب الازومية بل الجزئية كقوله
الاتفاقية المحتملة او من كل شئ من دم جزئي فلا يكون شيان منها سلبية دم انفسا حقيقة
الا ان يفرج الى الازوم من المقدم يقتضين التالي وهو الا ان في الازوم من غير المقدم
وغير التالي يجوز استلزامهم مقتضين الاتقان على جميع تقادير ممكنة بغير شرط
يصدق تلك القضايا املا لا كليا بما لا جزمياتها اذا كانت تقادير المقدم ليس من دون ذلك
لزم ودرج عليه الى الازوم الجزئي من كل امرين بالشكل الثالث هو كمال تحقق مجموع الجزئ
احد ما لا تحقق الجميع تحقق الآخر فنتج قد يكون ان تحقق احدهما تحقق الآخر من كل امرين
بشكل صغري واذي مزمنة فعكسها بالطريق الاول فمن زعم ان الصغري انفية
فقد اخطا وانما اختار النظام انفسا على ان بالشكل الثالث مع ان الاول طبيعي
لان لزوم صغري الاول نظير لمزمنة صغري الثالث اقول يمكن ان يتبين
بشأن الدليل مع ادنى تفرض ان من كل امرين سلب الازوم الجزئي فليزمن ان
يصدق الجزئية اسكنية الازومية بان بقية كمال تحقق مجموع احدهما يقتضين الآخر كقول
احد ما كمال تحقق ذلك الجميع تحقق مقتضى الآخر فانه قد يكون تحقق احدهما تحقق الآخر
وتضمنه الصغرية صادقا عندنا ان ليس الازومية ان تحقق مقتضى الآخر تحقق الآخر فنتج قد يكون
تحقق احدهما تحقق الآخر فقد التقى والمخفى عن بعض المحققين في شرح المطالع في الجزئ

يستلزم الجزا كان سلك من وراء خرافة التقاض من السمين ان الجزا لا ينفك عن كل الجزا
 الحشر فجميع الامرين لا يستلزم احدهما فقيه انه لا يلزم لا يقتضي التقاض ولا ينفك عنه
 لا يتحقق الا انفاكاك وهو المعبر في تعريف لزومية فارتباط الامرين بهذا النمط
 اي بالكلية والجزئية كما في هذه الاما قلنا المعبر في تعريف لزومية لانهم
 اقرروا بصحة لزومية بين الحالين وبين الملح وما دق سببها فمقتضى انفاكاك
 ان لا يتحقق معلة وقولهم لا يلزم من الامرين من معلة العلية من ارتباطها
 بينهما منصوص باللزوم من تعيين بل ممكنين فان قلت قال السيد باقر في الامرين
 لا فرق عند العقل الصحيح بين الاستلزام وبين ان عدمها لعدم المعلة بل العطف بالسببية
 باننا اذا صح عند العقل انها على تقدير تحققها بينهما علة معلومة او لو اننا لم نكن
 بينهما والابطال منبهة قلت العطف تشهيد بان ما تجده العقل لا يستفيد تحقق من ما هو
 على تقدير عدمه لعدم الآخر البتة وبالجملة حكم بالعلية بين عدمها وعدم الحالى لا يثبت
 فبين تحقيقها على تقديره لا علية ايضا فاقع من سبب الجزا الاستلزام من الحالى
 مطلقا وهو نفسه جوده والارزوم بهذا المعنى اذا تحقق من كل امين فيلزم عدمه من تحقيق
 الثالث فما قيل الارزوم من امين منوط على ارتباط التقاضى بينهما وهذا الارزوم مما جازوه
 شاع لمطالع لا مطلق الارزوم من سلك وانما هو وهم قال الشيخ اذا فرغ المضموع من الحكم
 يستلزم عدمه اشك وقال يستلزم الجميع للجزا وما قيل فيما سجد على الارزوم من كون
 تلك الجزية بل من جملة اخرى كمنى جهة الاستدعاء من حيث فخاره في منع النجاس
 لا غير بعضهم بانها لا يمكن بكونه بجزا مستحى لا يوجب تقديره بكونه بكونه بكونه
 تنبه وهو كمنى كمنى من نفع الامان على عالم التقدير بغير شىء وهو نمانه على ذلك

بل كل ايتين و ايتين من جهة واحدة تلك السكينة باعتبار التقادير الواقعية فثبت ان
 على بعض التقادير الواقعية فينبطل الاتفاقية السكينة فخاصة قال شارة قال من دون
 اما الوهم فهو ان المعبر في الاتفاقية الخاصة الكائنة في نفس الامر والاتفاقية
 لا ينافي لزوم على بعض التقادير السكينة الواقعية مع عدم شوبه في نفس الامر واللفظ فثبت ان
 السكينة باعتبار التقادير الكائنة في نفس الامر تحصل كل ايتين بعد ما نضع الاتفاقية
 بعم المفردة الحقيقية قال السيد المفرد ان لو خط بنفسه فثبت ان دخل على حيزه في نفس الامر
 فيبقى له من العدد ان لو خط و غير نسبة الى شئ من غير تلك النسبة فيبقى له من
 و ليس من سواها اول ان سبب عدم المفرد مع غير النظر من نسبة الى شئ في نفس الامر
 و يجب ان يصدق على شئ ثابت فيكون هذا السبب عند جده على شئ سببا عند قيامه ان
 اعتبار العدد من غير صدق الشئ حتى يتوهم ان اذا اخذ بنفسه الشئ لم يبق له غيره
 من سبب غير اعتبار شئ بهذا السبب فثبت ان شئ حتى يكون معنى العدد ان يكون
 ان ان نفس من النسبة المتكررة فانه قد علم ان الغرض من مخرج المخرج جوده ان السبب
 فيقتضيه ما اى بان يتطاول جهة واحدة من كل الالات لوجوده فيقتضيان الوجود
 موافاة لكل عدم باعتبار كل ذريرة لا ينفك عنه شئ فلا يبقى الا ان كل واحد
 و الوجود موافاة لكل عدم باعتبار كل بالاشتقاق مخرج من شئ اشتقاقا حقيقي
 متصف بالوجود اشتقاقا بالعدم تلك ما قبل ان ينشأ من التقادير لهما فثبت ان وجوده
 في الحقيقة متساو بينهما كما مرنا اذا اخذنا جميع المتغيرات بحيث لا يبق من مفهوم فرد الحقيقة
 ذلك ان كل واحد من الطرفين فاعلم ان الغرض من كل مجموع لازم اجتماع الغرضين فيكون كل واحد
 لان كل واحد منهما فافادة و حقيقة فاما ما ذكرناه من الغرض من فرد حقيقة فثبت ان

كذا

[illegible]

تخرج هذه المسئلة في عدة الجمل في عدة الزمان وبعضهم يخرج بعضها في بعض الزمان
والى عدة المكان كعدة الزمان باعتبار عدم استقلالها عن الزمان كعدة الزمان
فقط باعتبار عدة الزمان في عدة المكان ايضا ومنها شك في كونها في بعض الزمان
او في عدة المكان او في عدة الزمان باعتبار عدم استقلالها عن الزمان كعدة الزمان
وسلب سلب ايضا فيكون مقتضاها ايضا فلسفي واحد وهو السلب في كل زمان ومكان
يقولون ان مقتضاها في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
وحيث يتسبب في مقتضاها في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
فان مقتضى سلب مقتضى على مقتضى سلب مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
في المفردات تتم ان سلب مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
فان مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
لا شرة ليست الالهيته الملائكية فليس سلب مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
الموجود على مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
وجود في مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
تفكر في مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
على الان بعد ان العرض ان مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
او في مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
في مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
تقدم مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان
يصح فاعلم ان مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان

تفكر في مقتضى في كل زمان ومكان واحد وهو سلب في كل زمان ومكان

دال

[illegible]

[illegible]

204

[illegible]

جسم الحقيقة لو أخذت حادثة فكل صادق مطلق لا يتساوى له الصدق والصدق
 المذكورة في موضعها منها ما تفرد الصدق وسماه سائر المصنفات قول صدق على كل
 ممكن حقيقة إذا سلمت هذه العقيدة على تقدير عدم التساوي فيكون المطلق
 مقدمات ذكر المصنفات فانه يبقون ان يفيدوا لولا وجوده الى غير النهاية فمفهومه من تصنف
 فمفهومه من تصنف فمفهومه من تصنف فمفهومه من تصنف فمفهومه من تصنف
 ايضا متناه وادان اخذت حقيقة متناه متناه لان الموصوف قد سلم صدق قولنا كل متناه
 لان النهاية جسم ذو عكس الى ما يتقاسم حقيقة المذكورة واسباب الجزئية تنحصر في كونها
 الى جزئية بجزء من الموصوف او مقدم فلا يجوز سلب العلم من بعض الموصوف او على بعض
 والموصوف مطلقا كلية كانت او جزئية تنحصر جزئية لان الموصوف لا يتصل بالكل
 فيكون في الواقع فردا لا فردا كلية بجزء من الموصوف او مقدم فلا يجوز سلب العلم من بعض
 افراد الموصوف على جميع تقادير التام ولا يرد قولنا كل شيء كان ياتقضا بان يقيد بصدق
 وعكسه فانه كان يدل على الموصوف لا على الموصوفات وانه لا يتصور ان يكون الموصوف
 فعكس بعض موصوفات ما يشيخ وهو صادق البتة لا يفتي عليه ان الحقيقة بدون اعتبارها في الموصوف
 ايضا صدق وعكسها كاذب لزم عدم ايراد رابط الزمان في الحكم لانه قد يكون صدق
 ايضا نقض بان يقيد صدق وعكسه بصدق كاذب بصدق كاذب لان صدق وعكسه في
 ما يتاخره وصدق الموصوفات الموصوفات صدق مفهوم الموصوف او على فردا لا يتصور
 الموصوف او فردا نفس مفهومه فلا يكون قولنا بعض النوع ان حقيقة تعارفة
 لان معناه بعض الصدق حقيقة النوع نفس مفهوم الانسان كالحكم للصدق والاعتقادات
 لعدم الجبروت لانه كالحكم لهما حقيقة لا يجب جهة فمن السواء ان يكون الصدق او البتة

والصدق
 الصدق

وبضرورة المطلقات العاتقان المشبهة والعرفية العاتقان كغيرها بالثبوت بالضرورة
 المطلقة والعرفية العاتقة هذه منها بغير تقييد كما في غيرها ما في الضرورية
 المطلقة اي لو لا صدقتها معها صدقت الممكنة وقد بغير تقييد
 وروايتها لا يخرج وصدق الاحكام يستلزم لا مكان صدق الاطلاق فانما عينها
 بالضرورة المستوية بينها اي في الغنى لا مكان المعنى الا ان يكون غير
 دائمة فمنها يستلزم صدق الاطلاق بجانب المعنى الا ان يرفع ضرورة من الجانب
 لكن صدق الاطلاق لا يترتب الاصل فيجب سلب شي عن نفسه فاما صدق الاحكام
 كما لا يخفى لا يلزم باستحالة اللازم وروايتها قد يجامع مكان شي في خارج محالة
 معها كجانبية امكان عدم زير مع وجود مع استحالة معينة ما قول قدما العاقل
 فهو فانما عينها بالضرورة آه قائل وعلى هذا يغفل البيان المشبهة بالضرورة
 الخفية الممكنة الى الخفية المطلقة نسبة الممكنة الى المطلقة بل فرق الشهادة بالضرورة
 والاشارة العامة عرفية عامة بزماني ما هو في بادى الامر في مفهوم العلم بالضرورة
 ذاتية لا يلبس للادام من جهة توجب ضرورة او منى على هو الخلق من جهة ما هو ضرورة
 المطلقة المطلقة فسمان ضرورة غير ضرورة دائمة لا تنكسر ضرورة مطلقة الى بل
 تنكسر الى الادام لو كان بعض اشياء الضرورية تنكسر الى نفسها لانه لا تنكسر الى ضرورة
 استدل على انعكاس الضرورية دائمة بانها اذا قدرنا ان ركوب زيد محقق في انفس
 مع امكانه للقيام اي الذاتي لصدق لا شيء من ركوب زيد كما بالضرورة الذاتية
 لان صدق العنوان على ذات الموضوع يعتبر بافضل فما صدق عليه ركوب زيد بافضل من
 الاخر فكذلك بالضرورة ولا يصدق انعكاس الضرورية الذاتية لصدق تقييدها على ما يتك

من ياريني شيئا يرفع ملاء على الدليل من ان تعذر الكون مع الامكان المحض من غير
شيء مع سلفه فان قيل الامكان لا يتصور متلازمان في نفسه بل هو كمال لا يتصور
من غير انفسه لا ياروا بكونه كونه بصيرها ضرورة لا ياروا مكان كونها كونه باطل
ضرورة سلك الكون بغيره في كونه ضرورة لا ياروا الامكان على سبيل ضرورة الله
فلا ياروا في كونه ضرورة لا ياروا ضرورة لا معنى الا عدم وجه الازالة فانه لا ياروا
بنازك كمال على الاغراض على التحقيق وبنازك على في باطل كمال لا ياروا كونه ضرورة
الكون ضرورة كونه ضرورة كونه كونه كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
لو قطع النظر عن الاغراض على التحقيق فقولهم كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
من البين فلهذا بان يكون ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
في الاصل ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
المستدل بغير ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
الذاتي فتم التفسير فتم بطلان ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
فيمتد الغرض في تلازم الوجود ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
المستدل بان يعلم المحرمان كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
ما فاة ولا يجرى مثل بنيان كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة
لذلك البعض فلهذا لا ياروا ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة كونه ضرورة

الاستدلال

[illegible]

وله يلزم من وقوع الممكن الاكبر مكانه في المكان الحساس ان يكون باقية في مجموع الاشياء
غيره لا ينفك قال شارح المصنف في جواب سبيل الكفاية بمعنى سبيلته لا بالامكان
ثم يلزم بان يكون سبيل الضرورة الذاتية سبيل سبيلته محالاً لعدم الامكان في ذاته
اقول مدعي الممكن ان لا يستلزم لنفسه حقيقة ان يستلزم حقيقة اخرى كاني يشهد بان
بنفسه حقيقة يستلزم محالاً بحسب ما في كذا انك لا تتفاد ما هو موصوف على تقدير وقوعه في العلم
وهذا انما يتم لو كان ادا قد استلزم سبيلاً ايضاً لا بد من جهة على تلك التقدير كذا يفرضه
كل كتاب النشأ لا تتفاد موضوعه ولا ماضيه من جهة ولا يلزم من ادم الامكان ان يكون
الادام الا تترى الى الامور الغير المتقاربة فان كانا هاد ايم و دو هما غير ممكنين بل كذا
تفاد المحرر ثم لذا تبادلا في علم في التخليط فانه يمكن ان يتبين سبيل الكفاية في نظر
تفصيلية الانسان جابر معنى ان طبيعة لا يقية ثبوت كفاية لا في بعض الاشياء بل في جميعها
فما يمكن سبيل العلم في نظر التفصيلية ومن سبيلتين ان لية الامكان امكان لية لا
يتلوا ان خلافاً لا يمكن في شرح الموصوف استدل عليه بان جاز الشيء اذا استمر في العلم
هو في حد ذاته ما عاين في العلم بوجوده في شيء من اجزاء الارض فيكون عدم منه في العلم بمراتب
اجزاء الارض فاما في نظر الى حد ذاته من حيث هي لم يتبع من افتاده باوجوده في شيء من اجزاء
بل جاز افتاده في كل جزء منها لا بد لانتفاء من الايضاد وجواز افتاده في كل جزء من اجزاء
الارض هو امكن ان افتاده باوجوده مستمر في جميع اجزاء الارض بالنظر الى افتاده في ذاته
الامكان يستلزم الامكان الازلية واستلزام امكان الازلية لازمية الامكان
او وضع فثبت الاستلزام وروبان تولد في شيء من اجزاء الارض ان يعلق بعدم
فهو بعينه الازلية الامكان ان يعلق باوجوده فهو بعينه امكان الازلية فيكون مصداقه و

وفات

قال الدواني كيف حدد الكلام مع تعديها بانها هي الزمان بما يقتضي عدم
 اجتماعها بزمانه وبناء على هذا لا يقتضي إمكان وجود كل من تلك الافراد في الزمان
 الا بمكانه اسكان الازلية في السلب متلازمان والا فليكن الازلية اسكان
 فان لم يكن إمكان الازلية فليمتنع فيكون يقتضي الازلية ضروريا بالنظر في ذات
 الحكم ولازم مقتضاها فعلية الوجود فيكون الوجود ضروريا بالنظر في ذاته بخلاف وجوده في غيره
 فيعود الممكن واجبا لمكان وجوده فيكون ضروريا بالنظر في ذات الغير لا في غيره
 نفسه ايضا وكذا الحال في دوام الامكان والامكان الدوام فانه فعل محض فله ضرورة
 اي طوره وانما امتان عاينين لا عرفت من انكسارها كغيرها مع الدوام
 في البعض لان الدوام الاكل بوجبه مطلقة وهو انما يتكسر في جهة واحدة فليقتضي
 وان حاله في حالة التركيب عدمه لم يكتف به فقد ولو قدرت ان تكون الاشياء مركبة من
 الاصابع والام كالتا لا دريا تقيت انهما لا تتكسرا بنفسهما ككذب كل من اصابعهما
 بافضل من كسرهما في الوقتين الموجودين في المكلف في المطلقة اعانة في شرح الكلام
 ان ما ثبتت خارجة وحقيقة راجعة فيها اسكان في الوجود غيرهما فان اضمحل في جهة
 لا تتكسر في المكانة التي هي اعم القضا يا فاذ ان تتكسر الا اعم تتكسر في الزمان فاعلم
 بتكسر الاخص لم يتكسر الا اعم الا انكسر الاخص صدق لاشي من غير تخفيف بالوقت
 لا اذ ايام كذب بعضه بغيره بالامكان وكذا صدق قولنا لاشي من الكلام
 بتخفيف بالوقت لا اذ ايام كذب بعضه بغيره بالامكان وكذا صدق قولنا لاشي من الكلام
 به بطلان انهم ان صدق قولنا الذي هو اول الدوام اعني كل من غير بعضه بغيره
 صدق قولنا لا تخفف بالفضل لا في بعضه بغيره بطلان الاصل المفروض في صحتها

[illegible]

انجمن

اجتماع التقييد كذا في عدم الموضوع ولكن من جهة حقيقة فاقم شهادة التقييد
ان العبرة بالحقيقة إمكان الوجود من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
كل حال ان الوجود في ذاته لا يوجب كذا في حقيقة حقيقة صادقة فيكون حقيقة صادقة
فكان الاجتماع عدم واحد كما ان الوجود في ذاته لا يوجب كذا في حقيقة حقيقة الوجود
على شخص لما راد من اجتماع زيادة فاعلم بعد الاحتياط التقييد من جهة التقييد
بما ان التقييد في الاجتماع حقيقة واحدة لا يمكن ان يقع على متعينين فكل
متعين في الاجتماع كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد
عنوان التقييد واحد واما كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد
اولا واما كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
كل التقييد من جهة التقييد كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد
فبما ان التقييد كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
لا يوجب كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
مع حقيقة التقييد كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
واما كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
فلا يوجب كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
على تقدير عدم التقييد كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
يرفع كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
مع حقيقة التقييد كذا في اجتماع التقييد من جهة التقييد كذا في التقييد كذا في التقييد
اقد تقرر في بعض الاصل فقلت الحمد لله الذي جعل في هذا العالم اهل الحق

فانقبض

انما يتم لو لم يكن له وجود ولم يستلزم وجوده آية الا في شئ عليه من غير كنهية
استلزام الوجود بغيره فان صدق الوجود لا يوجب صدق وجوده من غير وجوده وانما
لا يتبين لانه لا يشترط كنهية وجوده بل يستلزم كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
فيعتبر عدم وجوده كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
انقبض قلنا قد فرغنا من اثباته فبقا في اثباته كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
تغير وجوده كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
صدق الوجود لان صدق الوجود لا يمكن الا بعد وجوده كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
وكنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
استلزام الوجود كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
وجوده كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
صدق الوجود كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
غير الوجود كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
وقد فرغنا من اثباته كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
في المقامات كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
بصرف اثبات الوجود كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
انما كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
من الوجود كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية
فمن لم ياتق الوجود كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية كنهية

علم بالشيء

[illegible]

فقول المحدث المستقبلة في الزمان المستقبل بل هي في المحدث هبة واقعة عند ذلك
بشيء بالقدرة التي تارة يترك انقطاع الزمان مع الزمانات عند بلوغ وجود الزمان المستقبلي
الى ذلك الحد وتساوية غير واقعة قد تلك بعضا من المحدثات التي لا تارة والاعتبار في تمام
من التراجع بين الوجود الكبري الى من التجدد السحابي بين كون الامور لا يتغير فيجب
بذلك الوجود في الامور دون التراجع غيرش هبة كما قد تلك بعضا من المحدثات التي
والثانية فان الثانية تفيد ان المحوادث استقبالية لا يخرج جميعها الى الفعل فهي
تنبأية ابراهيم النهاية بحسب الحكم لا يوجد في الزمان المستقبلي قط ولا يوجد
جميعها والارزاق المحذورات المذكورة قد ثبت بالاول ان هذه المحوادث استقبالية
في المستقبل بل هي ان حدودها بحسب المبرر بل زيادة نقصان لا استحالة وجودها في
الوقت استحال وجودها في المبرر الا متساويا فانه لا فرق بين الوجود المبرر
والوجود الكبري الا بالاعتبار انتهى اقول لا بد لك من بيان المحدثات التي تارة حتى تكشف
لك ان المحوادث ان كانتا قالوا ان من الاول الى لا يخرج اخرها مع غيرها من المحوادث
بشيء من المحدثات اصلها ان يكون عدمها في فليس يخرج من الزمان المستقبلي
موجوده قوة محضة بمعنى ان لا يكون وجودا اصله ان لا يكون لا اسكان في وجوده بل لا يكون قوة
اخرها في حيث كل جزء من الزمان فلا يخرج من فليس يخرج من الزمان المستقبلي
من المحوادث ليس مجموع وجوده ولم تقدم عليه من حيث الوجود بل يصيد في نسبة بزيادة
سبب وجوده انه ليس بمثل وجوده يمكن له الوجود بل هو في عرفة فكل جزء من الزمان
المستقبلي ما فيه وجوده خارج العرفه الى الغيبة نعم في مذهبنا لا يخرج من الزمان المستقبلي
الاستقبالية لا يخرج تمامها من القوة الى الفعل ان كل شأن منها اذا اعتبرناه لا يكون تلك المحوادث

[illegible]

انتخابات

و ان نسبة في المجهول من حيث انه مفهوم ومركب انهم كقولهم لا من حيث انه
فلا ياتي في المقدمه المجهوله والسر ان المجهول انما يكون له اذا اعتبر بالجوهرين الام
واللزم لا بما هو مفهوم بل بما هو في نفسه من طابع الالطاطا بما هو بطبعه من الطاهر كونه
انما للطرفين لا يوجب الالشي منهما وانما يوجب ذلك الوضوح بما هو انما له انما له
بخطه من غير ان يستلزم شيئا في نفسه نظرا لان الام ان رفع الاستلزام في المقدمه المجهوله
من حيث انه نسبة فقط بل اخذ على وجه اعم كيف وان لانه ذلك الشيء في نفسه يستلزم
من حيث انه نسبة بل الاستلزام باي اعتبار اخذ فعدمه يقتضي ان لانه ذلك الشيء في نفسه
مستلزم كما يقتضي الاستلزام بوجه من ذلك عدمه فاستلزام باي اعتبار اخذ فعدمه يقتضي ان لانه ذلك الشيء في نفسه
منه انما لعدم شيئا ما ذكره المصنف ومنها ما نقل عن ابن كونه ومنها ما نقل عن اجتماع اربعة
المستلزم كالمستلزم فهو موجود ببيان الصوري وانما في سلف منها ما نقل عن كل وجود
واجب غير ان يمكن من ايات الاغوال لانه لو جدد الاستلزام بوجه من عدمه وانما مقتضى
مقتضى ان اشتغال الاستلزام اشتغال المجهول لزم ان لا يمكن جدا يمكن انما في المقدمه
سح من المقدمات ان ذلك كله لم يخبر عليه لعدم وجوده لا يمكن ان يخرج كل منها
قد يجوز عليه لعدم ويمكن تقريره بنحو قوله المصنف الفصل الموصل الى التمهيد من ج
او غلب و دليل ليس من نسبة ومقتضى الانتقال من الالشي الى الالشي
ما اشتغال الالشي على نسبة الماهول او يقتضيه كما في الاستلزام او الاستلزام من الالشي
وهي مختصة في ثلثه اقياس من الاستلزام التام والاحتمال منها اقياس من نسبة الماهول
موتقن خصوصا يلزم منها انما يقال في حقه وانما هو بالالشي في الالشي في المقدمه اتمه هي
انما في لانه لا يمكن انما في اقياس الالشي وانه لو لم يكن بينه وبين الالشي

فصل في اقياس

[illegible]

دكونه واسطة في الاثبات فانك تقول في عكس السنوي متى صدقت المقدرة
 صدقت احداهما مع عكس الاخرى ومتى صدقت النتيجة لك انك انك انك
 ذلك يعني في عكس النقيض ولم يرد انه يكون في كونه اجنبيا بمعنى مناصرة حدوده
 من المقدرة حتى يبين ان الاجنبية بهذا المعنى منقطة في عكس السنوي الفرق
 السؤال هو الفرق في اخراج شئ الاجنبى في عكس السنوي مع كون كل منهما
 في الاثبات لازما في الجواب وقع من بعض الاقوال في هذا المقام سوى ان
 الحدود البعد من الطبع جدا في ما فيه قال الرابع بعد ان يتم ان هذا الاقدام من بعض
 والنتيجة في نفس الامر كيد الواقع فيها اي فيحصله حسنة الاشكال فريد ان غير تعلم
 ففهم اشكال لا يعلم المقدرة ان اولاهم يعلم نسبة في بيان عليه فالمراد بالمراد
 ابو يعقوب كفيته الا انه راج كما قال الشيخ ابو علي بن سينا وذلك الاستعجاب على
 سبيل العادة كما زعمت الاعرة وقالوا لا دخل للنظر في العادة في هذا
 والانه في العلم بوجه دوران امر مع اخر لا علاقة بينهما وتوليد هو الجواب
 بتوسط فاعلم في حركة المفتاح بركة البدن كما زعمت في العشرة قالوا ان
 له لا يفضل النظر في بعض النظر في النتيجة او الاعداد كما قال الحكماء ان
 اعادة النظر بطريق الاعداد فانه بعد الفهم اعداد اما قبول فان من الاعداد
 فيفضل عليه الاعداد انما هي في الاعداد على اختياره بطريق شرح الله انما
 انما كانت في العادة على اختلاف المذاهب كما عرفت وهو مشتاق الى انما كانت في
 فكونه في العادة الا ان كان في كل باب ذمة الفرق في كل باب في كل باب
 ليس في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة في العادة

مقدمة وطرنا احد اوتقرا ان الصغرى بالبرى قزنية وضرنا قزنية نسبة الاصل
 شكلا فاما كمال الصغرى لا موضع الكبرى وهو الاول لانه على كل شيء من الخلق
 اوجب الادل حتى اولى بعضهم لم يزلوا يفترون فالتاثلت على كل من اراى هو
 حتى استقطر شيئا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا
 ان قزنية كمالها في القياس من جزئيتين كالتين والجزئية يتبع الحق من
 كما كونا بالاشهاد ان العلم ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا
 كما قد بين في كتب الكلام والكلية اشرف من الجزئية لانه انفع في العلم
 تحت الصغرى لانه ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا
 الجزئية اشرف من السلب الجزئية السلب اشرف منهما والايها كان في السلب
 كذا اخبر من السلب ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا
 في الاول اي الصغرى كمالها الكبرى ليلزم الا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا
 المحكوم عليه ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا ان لا يضرنا
 التي في الموجبة واثبت السلب في الجزئية في نفسه عشرة عشر سلبا منها
 ثمانية السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب
 عشرة السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب
 والجزئية السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب اثبت السلب
 وذلك من ان السلب كمالها السلب كمالها السلب كمالها السلب كمالها السلب كمالها
 ان العلم بها موقوف على كمال الكبرى ان العلم بها موقوف على كمال الكبرى ان العلم بها موقوف
 على العلم بالجزئية لان العلم من علم الاصل علم ان كل فرد من الاصل ثابت بالعلم

اخبر

ان العلم

والاثر ثابت الاكبر فيقدره واما كتب الشيخ الحارث بن سعيد واما الخ الى الشيخ ابراهيم
وحدان الفضل اي النتيجة موقوف على الاجمال اي على كبرى في العكس لما قال الحكم
بمختلف باختلاف الادوات اعني يكون شئ معلوما بحسب صفة مجهول
بحسب صفة آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار صفة من العلم باعتبار صفة
الحدوث الذات العالم من حيث الذات من حيث كبريات مظهر مجهول في قوله من حيث كبريات
مفهوم اوله معلوم ويستفاد الاول من الثاني في العكس فلا شك ان قول من هو ان
يقصود من سبغ هذا العلم برفع الشان ان من الذاتات بل من الصغريات ان
في اللازم مع العلم بكونه يتوجب الشك في لزوم المترادف انهم قالوا ان رفع الشان
يتبع رفع المقدم بما على ان اللازم ملزم رفع الملزم فلو لم يكن الشك في لزوم
مستلزم الشك في الملزم عاجز عنه العقل ان يكون الملزم ولم يكن اللازم
فلم يكن رفع الثاني متبعا لرفع المقدم والقول بان اليقين في رفع الثاني يستوجب اليقين
في رفع المقدم لا شك فيه الشك فيه ترجيح الارجح ولا ارتباط في النتيجة مستلزما للشك
في الكبرى فليفتتح بان تضمينها مع الصغرى اليقين في النتيجة لا يفي من ان الحكم الذي
بعدهم النتيجة المستلزم لاشكال الاول فانك لا تزعم الكبرى فادع تزعم الصغرى كما ادع
فلان ترى تفارعا في الشان ان ياتي بالرفع او امر من عند ان الثاني اعلا من الاول فيكون
بحسب ترجيح مع ان الصغرى سائدة بل كما ذكرت نسبة سببية تحت وقد استفادوا
فاستطاعوا شرعية ايجاب الصغرى وحرمانها من سببية الحمل بل على ذلك في سببية
مراة كناية الاذني الكبرى فقد لوحظت بها الشئ فنهيا فكانت الصغرى الامم كبر او طاول
انهم قد وقعوا في السالبة فانما اعتبرا صغرى سائدة في العلم بالنتيجة في العلم الكبرى

سواء اتينا التي هي حجة سائر الجمل كالشكل الذي تحركت من غير ان يكون له حجة في نفسه
في القياس فيستخرج كذا من الاشكال التي غير الاولى فيلزم ان هذا جزم في نفسه فيكون
ذلك خارج عن القياس عند البرزخ الذي فيه قلنا انه خارجا بانهم اخرجوا بالبرزخ الذي في
تعدته اجبت اما في لازمة من مقتضى في الحوادث وادرجا ما هو لازم في الحوادث
فيلزم ان يخرج من ذلك ان يكون له حجة سائر الجمل كالشكل الذي في السيادة او في
والفرقة كما في عبارة المصنف فيسأل عن عدم انضمام هذا الشكل ان كان مستقلا
على عدم سائر هذا الشكل الموجبة الوجود قد برز وقد عرفت من ما يشهد ان كان مستقلا في ان
احتمال المقدرتين على كيفية الكلية الكبرى الا يلزم الاختلاف باسناد مارة في ضربها
وقد سئلنا ونبين العلم كما يظهر من الاشكال فليكن في هذا المخرج الى شرح ما في
الكتاب من معنى موجبة كلية وكبرى سائر كلية او بعبارة كلية والحق ان كان مستقلا
جزئية وكبرى سائر كلية او معنى سائر جزئية في جميع الغرض او بعبارة كلية في كل
الاول والثالث او بعبارة معنى ثم الترتيب في النتيجة في الغرض في كل من النتيجة في النتيجة
وشرط ان لا يشك في الصلح من كلية احدهما يلزم الا ان كان في كل من النتيجة في كل من النتيجة
معنى جزئية او كلية مع الموجبة الكلية الكبرى او معنى الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية
جزئية والموجبة مع سائر الكلية او الموجبة مع سائر الجزئية سائر جزئية في كل
في جميع الغرض ان كل من معنى في كل من جزئية الكبرى او الكبرى في كل من الترتيب
ثم النتيجة في كل من جزئية الكبرى جزئية او الرد الى الثاني في كل من معنى الكبرى
في ان شاء الله ان يبين ان الاول فلهما خاتمة هي ان انطوي على ان في كل من في كل من
المعنى ان كل من معنيين في كل من جزئية او الجزئية في كل من الان في كل من في كل من

حتى لو عكس كان غلط فالتأليف الطبيعي بما يتنظم الا على ان يكون النحون في شيئا
 وليكن مثل هذه القاعدة في الرابع ايضا بشرط في الرابع ايها المباح الكلية الصغرى ان تكون
 مع الكلية احدهما ولا يلزم الاختلاف فينتج الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات للام
 والصغرى الموجبة الجزئية مع سالبة الكلية والصغرى سالبة جزئية
 مع الكبريات الموجبة الكلية والصغرى سالبة الكلية مع الكبريات الموجبة
 الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن ذلك لانه لا بد من جزئية الا في واحد وهو الصغرى الكبرى
 سالبة كلية صغرى موجبة كلية كبرى فانه ينتج سالبة كلية بالخطأ وبذلك الترتيب
 المتقدم يرجع الى الاول او لعكس الصغرى يرجع الى الثاني او لعكس الكبرى يرجع الى الثالث
 ولما اشترطنا محبة في المخطات اي لا يذية الى هذه خطا الموجبات بعضها من فني
 فخطية الصغرى على فرضه شئ من اعتبار صدق العنوان على ان الموضوع بفعل ما
 من عدم تدهي الحكم من الاصل الى الاصل يجوز ان لا يخرج كونه اوسطا لا مكان الى الصغرى
 في الكبرى على اوسط باصغر من سبب الامام الى انتاج الممكنة صغرى مع الكبرى الصغرى
 ضرورية غير ممكنة عامة وخاصة لانها ممكنة مع الكبرى كما ذكرنا في بعضها مما كانت
 الصغرى مع الكبرى الضرورية زمست النتيجة الضرورية ومن هذا الضرورية ممكنة فلا بد ان يكون
 في كل من الاستلزام وقوع الصغرى صدق كما ذكرنا في ما لم نال ولا يلزم من ذلك
 على ان المستلزم اشد فيقدم النتيجة مع اسكان الصغرى ومنه لاقى الضرورية
 جميع التقادير وكل ممكن ممكن على جميع التقادير وجبانه باذ لا يلزم من ثبوت كمال
 مع آخر المكان ثبوت سوا الا ترى من المجاز ان يكون وقوع الصغرى في خاص صدق الكبرى كما
 عرفت في المثال المصغر في المستحق فيه ما يذ لانه لا يكون في وقوع صغرى ممكن الاستلزام

كذا في الضرر الذي كانت الكبرى ضرورية للانصاف على جميع التقادير فليس على الشيئين
 الا مكان كيفية ثبوت المحل الموضوع بغيره الامكان يستلزم مكان بغيره في الوجود
 انما لا يعلم ما زاد له لا سيما في التحاليل ان الامكان كيفية ثبوت المحل الموضوع بغيره
 واثبتت الامكان بغيره فلا يستلزم الامكان وجود الشيء في نفسه ان الامكان بغيره
 بثبوت من سمي بغيره في الامكان بغيره مع ان يكون الخلق متعلقا بغيره كما في
 وجوب اخرى من غير ان يتصور على تقدير الوقوع لان الحكم في الكبرى على سبيل الصغر
 فيفسر في الاصل او سبيل الصغر على تقدير وقوع بغيره فيفسر في الاصل او سبيل الصغر
 الى ان يكون اثبات المقدرة المستمرة بان تحليل الوقوع الصغرى الممكنة مع الكبرى
 كانت الصغرى بغيره معها وكلما كانت الصغرى بغيره معها فتمت النتيجة
 والملازمة الاولى بغيره والثاني سلسلة اقوال كانت تقول بان على الملازمة الاولى
 كانت الصغرى بغيره معها على تقدير الوقوع ويجوز ان لا يكون بنفس الامر المقدم الثاني
 كانت الصغرى بغيره في نفس الامر فلا يكون الا سبيل الصغر في الجارية في نفس الامر
 في سلسلة الامور التي يرجح اليها بل ان كان يكون الصغرى معصودة لكبرى هي التي ترجح بان
 انصاف خلق على كل تقدير وانما ان هذا الامكان المعنى الاخر بغيره ضرورة ان
 ذاتية ضرورة في سبيل الصغر بغيره الامكان بغيره في نفس الامر بغيره في نفس الامر
 المقصود من رفع ضرورة كالدوام المقصود بالجمع الا ان بغيره في نفس الامر بغيره في نفس الامر
 مع الكبرى بغيره الصغرى بغيره ايضا والابان بغيره الامكان بغيره الا ان بغيره في نفس الامر
 بغيره في نفس الامر لا يلزم النتيجة فان لم يكن بغيره في نفس الامر بغيره في نفس الامر
 بانفسه في نفس الامر بغيره في نفس الامر بغيره في نفس الامر بغيره في نفس الامر

يكون منه علم لا يثبت على ما هو مشهور كذا في الكيفية والاضابطية في الانتاج ان في غير ذلك
كما الكبرى الحكمت من غير الوصفية الاربع المشروط في العرفية في كل كبرى
الضرورة مع سلب الائمة الكبرى فيجب ضرورة وجودها خلف الضابطية والابان
الكبرى من عدل الوصفية فكما ان الكبرى الى النتيجة مثلها محذرة عنها فبذلك
الذي في الكبرى محذرة عنها فبذلك بالضرورة المتحققة بالضرورة وليست الكبرى
تضمها اليها الى نتيجة فبذلك الوجود الذي في الكبرى ملائمة مع البين في ان في ذلك
اي كونهما احد في الضرورية دائمة وانما كسب بانه الكبرى اي كونهما
الكبرى من انضباطية المستلزمة السبب الاول انضباطية لزم الاحتكام لآخر
الشي من الخسوف في ما دام تحسفا او في وقت جيل لا يراو كل فرضي بالضرورة فاما
فكان ان الحق الانبياء ان كبرى وقيل كل شمس معنى بالضرورة كان الحق السبب في الحكمة
مع الضرورية كونه مع كبرى مشرطة ملحة او خاصة بالنتيجة دائمة ان كان كونه
احد في الضرورية دائمة او ضرورية بالانضباطية الكبرى محذرة عنها فبذلك بالضرورة ان كونه
الكبرى ضرورة وصفية والاضابطية الضرورية الوصفية فيها يتحد الى النتيجة فبذلك في الشهادة ان في
شرح المطالع هو انك قد علمت من قاعدة الانتاج ان في تلك الاية مع انضباطية
لا يحسب سلبها نتيجة دائمة لكنه غير مستقيم على الاطلاق بل فيه تفصيل هو ان الانتاج
مستلزم مع سلب الاثرى يصدق كل ان كسوف سواد بالضرورة وكذا في الاثرى
الاجرام السماوية بسواد بالترقية لا يصدق بعض ان كسوف يعلم جرم في كسوف
يصدق قول كل ان كسوف ان جرم سماوي بالضرورة في سبب شرح المطالع في كسوف
والمشروط في الثالث في الدليل وقد سلف في النتيجة كالكبرى في غير الوصفية الاثرى

الصفوري مضموناً من النتيجة لا داراً على الصفوري مضموناً ما دام الكلام في النتيجة
 انما صيرت احكاماً اختصاراً الرابع تعرف في الطولات كما هو واضح في شرح
 الاثر اذا لم تترك فلا علينا بسطاً ثم انقياس الشرط تركب من المتصلين
 وتصلين من جهة متصل وحيلة وفصلية وتصله وفصلية من جهة اتصال
 في هذه الاصلين المتصلين منه اشتراك المتصلين في جزاءهم وسواها في الاستنتاج
 في كفا في عمليات فاستنتاج الزواريته في الدليل من بينها شكك ان نصف كمالها
 الاثبات في ذلك كان بعدا كان في جامع كذب النتيجة وخطا قيل منع كون الكبري الزواري
 وانما هي اتفاقية لان في جامع معدية الاشياء الاجتماع معها فزوية ويحاطون في كمالها
 كان في الزواريته والعددية تتوقف على الوجود فان العددين من اتم لانه في الزواريته
 يوجب الزواريته في بنائها انتقاري بين هما شئتين لانك في معرفتنا ان الزواريته
 وفي المعبره تعريف الزواريته وكما كان موجودا كان في جازواريته في منع تركب من كون
 كان منع الصفوري لاننا لم انصرفت في نشيخ الفرد المتصلة في الوجود في المتصلات
 معدية ان في التوقف لا يوجب العمل لان مجموع شوكا اباري متوقف على اعدادها في الزواريته
 المتصل كالمعرفه ومن منع الكثرنا على ان الجامع لا يستلزم الخاص لان في الزواريته في منع
 وجود الاشياء في معدية اتفاقية في شئتها في الزواريته في الزواريته في الامة في الامة في الامة
 لازم معدية النتيجة المعدية كذبها في هذا جواب هذا السند من الاصل في الزواريته في منع
 انتقاري في منع الكثرنا على ان الجامع لا يستلزم الخاص لان في الزواريته في منع
 كذا في لان في منها صادق ان في لان كمالها في الاشياء في الامة في الامة في الامة في الامة
 انتقاري في منع الكثرنا على ان الجامع لا يستلزم الخاص لان في الزواريته في منع

وبنسبة كل قيل في الاطراف الباقية بحسب مقدار المدح الذي يستلزمه موضع المدح
 اي رفع الرفع اي رفع المقدم لجواز استحالة انتفاء اللازم فاذا وقع لم يكن
 معه فلا يلزم انتفاء اللازم اقول ان فرض رفع التالي في مقابلة رفع مقدمه اذا كان
 مما لا فلا يكون في نفسه من فلا يلزم انتفاء الاول بل ان اللازم حقيقة انتفاء الاعمال
 فثبت الانتفاء كما هو مقتضى عدم بقا اللازم واما في الجواب فبالمنع مرجع الى رفع
 وفرض وجوب اقول فيه نظرا ما اذا فلا يلزم حقيقة انتفاء الاعمال كما مرجع الى
 لا مطلقا واما في الثاني في قول الموردي فخلق بانفعلي الضمير مرجع الى اللازم لا الى
 ولا استحالة فيه لجواز استلزام الحقيقة فلا بد ان يكون ما توهمه علم سبق فرق بين
 في المقصود نتيجة الرفع اي رفع جزء كان الرفع اي رفع جزء كما نعت الرفع الرفع
 اي جزء الرفع اي رفع الجزء الاخر كما نعت الرفع حقيقة نتيجة التام لا بغيره
 لا يترك الرفع مستلزما لا يزيد ولا ينقص فيورد بان العلم لا يكون بالقياس بل
 نتيجة واحدة فاجاب المصنف بالقياس الكلي لشمول التام بان صرح به صاحب
 بان لم يصح حيث كذا في شرح المطالع من القياس الكلي لشمول التام بان صرح به صاحب
 بالابطال حقيقة ودرجته الى قياس اقتراني وقياس استثنائي في المقابلة في نتائج
 وانشاء في القياس الكلي من ج الوهم بغيره في النتيجة بصدق يقضيها كفت الكلي
 فكذا على نظم الاقتراني ما ينتج لو لم يصدر النتيجة لما صدقت الكبرى ثم يقضيها علم استثنائي
 بصدق النتيجة لما صدقت الكبرى واما في كذا صاودة فصدق النتيجة كذا في شرح المطالع
 فلا اقترانية يستدل فيها من علم الاكثر على الكل كما يقدر كل حيوان يتحرك فكله كذا

واما القياس

[illegible]

لب تضاد بين سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 في التمهيد بقوله كما هيئت اى كانت سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 على التبيين بناء على الفرض اذ تقدم تحقق بناء على الثاني بعد ذلك بذكر المذهب
 بقوله انظر الى سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 آخره الا انه قد خرج من اثنى عشر من القول لا يخفى على من يتأملها من جهة بناء على الفرض من جهة
 يستلزم عدم خروج مما ذكره من القول لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 يستلزم عدم خروج مما ذكره من القول لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 فكل ما يخرج من القول لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 فيخرج على قولنا انظر الى سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 وكون كل واحد من القول لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 غاية الايجاز في قوله لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 هو اليقين بما ثبت من القول لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 في الامر لا يشك في قاعدة الاغلبية بطلان سلام كل واحد على سبيل البرية ولا خلاف
 ان النظر يكون بيقين الاسلام انظر الى سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 في بعض النسخ لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 هذا الاصل من انظر الى سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 ان كان على خلافه سواء دبر في من انظر الى سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 تحريك الفلك لا يتصل بغيره من انظر الى سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب
 بل انظر الى سطر لا يحيل فيما نحن فيه قد برز في كثير من النسخ من جهة ذكر المذهب

هو اليقين

و هو المتحقق بخبر واحد من ائمة فكل من تراه فلا يظن سماعا له بانفسه و لا ان لازم ان كان
كل ما يمتنع فيه فلا بد من سائر ائمة لظن لازم ان يظن بان كل ما هو متحقق في الظن
واحد ما هو واحد والثاني لا يتصور لاداء المتحقق فيما نحن فيه هو انساني و اول ما يمتنع
تفكره و هو خبره اقول برده ان وجوده لا يثبت لازم لوجوده الا شين فلا بد من تحقق
بقدر مجموع ان المتحقق لازم فيما نحن فيه بر جميع الظن المتعلقين بالخصر صحت على الحقيقة
والا فلماذا لا يكون اجتماع تحقق ذلك الاجتماع لا يوجب تحقق الظن بل هو مجموع من الاجتماع
و الفرق بينهما من ذلك هو انهم باطل لاننا اذا قلنا اسلام احد فلا يرتفع ذلك الظن بالمعنى
و ظن اسلام آخر غير رافع فان قلت المتحقق من ذلك ما يبرر ما يشاهد بان لا يمتنع احد
و سائر ملاحظة الاحاد و اشارة المتحقق منها من قبل الاول قلت لم يمتنع اليقين بل يمتنع
سلطا على المتحقق بان يظنون انكاره و هو خلاف ما يمتنع في قبل فمتنع طه منه مع ملاحظة اليقين
و لازم و احد منها فقط الا ان يقر لا تعاقب في صوري و لازم اليقين في استحياب كبريا
بعد لم يوجب ملاحظة لازم اليقين اي حين لم يوجد ما يوجب انتشاره و عدم تحقق
احد اليقين مع تحقق الآخر بل انما التعاقب بالاعتبار من حيث الاجتماع في هذه المراتب
دون اخرى لما نحن فيه بخلاف ذلك من حيث تحقق ما يوجب ثبوت اليقين بخبر واحد لازم
ما ذكرتم فقال فانه يتحقق و كشميل على جزئي و التمثيل على جزئي ثبوت ذلك الحكم لازم
مستتر كمنه ما و انفعها اسموية قياسا لاول الذي هو محل لوفاق اصلا و انساني
اي الذي هو محل لثبوت فرعا من المعنى المستتر كمنه ما جامعة مدعومة المستتر ظاهرة و لا يمتنع
فرقا بينها المعنى في السلم و السمة الدوران و غير غير بالظن و كشميل من الاقرار و هو
ما يمتنع من ملاحظة واحد ما يوجب عدم ملاحظة ذلك فالو الدوران اية لاول واحد لاداء

والله اعلم

والمتكرد لا عادة مطلقا مسمى واللام متكرره ولا يخفى ما فيه من اللطافة وفتح
الغلبه اكثر في المس لم تكن قد شهد البعد به بعد ما في الشمنه وفتح
وفي قضايا الحكم بها براسه حدس قوت في النفس من مله وشك في حصول اليقين
كما حكم بان في انتم استفاد من نور الشمس لاري في خلاصه صلاته وفتح
او ضايع من الشمس وذلك من في اياما جابه الذي على الشمس في العقل والملك فوجه
من الشمس كما كان في ذلك وهو في سنج الكيا وفتح رتبة دفعه لان عن ساعده وفتح
فصله عن تكرار كما في احوال السيد في شرح الموقف فان اما البعدية
قد يكون سعيه ولا شأ به وفي بعض شروح ان المحققين على انها نظرية بناء على
من صفات معلوم الا يتوقف مطلق حصوله على النظر فخصوه لبعض من غير نظرية
نظريتها وفيه عرفت ان النظرية بهذا المعنى اصطلاح جديد فكيف المحققون عليه لا يجوز ان
يكون بعض البعدية سعيه بنسبة الى جميع التجربيات وفي قضايا الحكم العقل بها انما
تكرار شأ به فيها لانه قال لا بد من تكرار قول حتى يحصل الحكم وذلك كما لم كان مستويا
سهل وقد نازع بعضهم في كونها من اليقنيات كالمسألة سيما في الاما زعموا في كونها انما
يجعل كغير من العلم المسائل من قبيل الغنبيات والمتمارات وقد شاع في قوله في جواب
جماعة يحسن قولوا هم ذو افتقار على الكذب الا ان يكون من باب اعداء الرق فتقوى وتعين
يسر من اهل البعدية مع بقية اليقين كما اثنان ثم يحسب انما الى الحسن فالتوكل
ولكن لا يقيد بساواة الطرف كقول فالتوكل في المعصاة اول من يقيد ان في ان في
لا يقيد اليقين في ذلك لا في غير الا انما في الاور التقضية فكيف في الحدس التجربة
ولقد تكرر من المقطع في العلم التي ينبغي ان لا يعلم شيئا من اليقين ساعده ان كانا مسمى

التي

[illegible]

طيف لا يشد بصوت مسموع قالوا الوزن دخل تمام وصورته في تأشير نفوس الارواح
 ومنه اعلم المستمع قال في احوال الصنفا كانت اكله استخرجوا منها ايضا
 يستعملونه قاده الجحوش في الحرب والنجاة كسب نفوسهم شيئا منه واستخرجوا منها يستعملونه
 عند المرض كخفيف الاكمام والامراض واستخرجوا منها الغرس بغيره عند احوال الشاة
 تحففت عنهم كذا لا بد ان يقرب النفوس مثل يستعملون كالحا لوان للنبات ان يلمس نفوسه في
 تأشير النفوس كغيره كما يستعملونها كالحا لوان في احوالها حتى كمال الخفض عنها
 ثقل الاعمال يستعملونها انفاصون عند علاجها بقتلها متوقفا حتى لو خذ بلبدها
 انفعال النفس بالترقيب في البرزخ كسبها بالترسب التوحيث من شدة قهره
 كالنجمه اى القياس الشورى انى السقف وهو المولف من الهمسات
 قضيا كما ذكركم بها الوهم الانساني في امور غير حسنة كقولهم وجوده في الزمنية
 اى الاشارة بانها ادراكهم حقيقة كاذبة لان الموجودات موجودة في ذاتها
 وانفس خيرة الوهم قالوا بهيات رب العالم تميزه عند ما لان ادراكها كمالها انهم
 يرون ان المشي لا يكون بوجوده لا وجهه وسكان وزعمهم من الادبيات لهذا اذ
 عنهم انهم يقولون فوق السما لا دفع العقل حكم الوهم على الوجودات كذا
 فضل الله يوتيه من شيا ومجاورة فانقلت العقل هو كذا كذا ذكر المحقق العكوى
 والاشي من الحواس كذا فكيف قال حكم الوهم قلت انفسى يا شيخ فانه قال
 في الشفا بعد بيان تفاوت الادراكات في التفرقة بينها بفرق ادراك الحكم
 ادراك ادراك الحكم الوهمى ادراك الحكم العقلى وقال ايضا في الشفا في حقيقة
 في الحقيقة اى كنه في الحيوان حكم ليس اصلا حكم العقلى ولكن كنه في الحقيقة

فاعلموا حسنة و التيقن ان العقل هو الحكم فافهم العلم الحكيم كالمصدق لغيره فافهم اني
 اعلم اني المذكر فاطلاق الشيخ لفظ الحكم على الحكيم تحت حجب انها الحكم
 هو العقل كاطلاق المذكر في عبارة الحكم كقوله ايضا الحكم العقل الذي كونه لا
 في اليوم فالذوق والذوق هو مدح تغاير اعتباري وهو موقوف من نسبت
 بالصادق منيرة كقول البهولي قايمة فاحقة والمهولي فاحقة او معنى كالتخذ
 كالحال للمنبات كقول الانسان حيوان الحيوان جنس فكيف كذا اذا
 في لا يذوق صورة زبد زبد يذوقك وانقرض من تخطيط الخصم ووفد المصاطبة
 هم فافهم ان هذا ما بان لا يكون على من الاشكال كما يقول الانسان كثر
 ينسب من محل فالانسان ينسب من محل او يكون لكن لا يكون على ضرب من
 كالانسان حيوان الحيوان جنس او مادة او متع الخلوة فافهم ان من جهة
 معاد المتعاطان قابل الحكيم فتسطي وان قابل الجدل في مشغى من الغيب
 وهو مادة الغيبة بالباطل فافهم ان الاشارة الاجلالية الى الصناعات
 المنسوبة اما تفصيلها فلا يسعها انما المختصر والمؤلف من الراجح هو قد
 قبل كانه رفع دخل و هو ان القياس للمؤلف من القضايا بعضها
 راجحة وبعضها مرفوضة ليس من الصناعات المنسوبة فافهم ان الحكم
 اجزاء العلوم بالمتبيل والبيان من اوسايل من جعلها

ايضا جزمها فقد اخطأ الحمد الذي راجح بيان البيان عن تعلم تمت
 من القوايد واستراح اسنان الافلام عن رقم يا سمعت من القوايد

١٠٣

ابان ما اخذت من العلم من قبل الى الاقول ميلا و طقت
غصون الفضل تروم التوفيق قليلا و عمرى انه زمن ثبات
فيه العلماء بفضلهم و صيان فيه الجهلاء بجهلهم اعوديك
يا الهى من شدة الفخيم و اشكك المعصية من تتبع فيه الهوى بوجوهكم
و التوفيق على ان اسكنك طريق الهدى مطلقك العليم
و اما العبد الهالك بانواع المصائب احمد على الحسنة
السنه على مله الصدق اتقى تبناه و قف له تحت
و ترضا و بحق ابنى صلى الله عليه و آله و آله
و اصحابه الاخير ما دمت التعاريف
بفضله المجلات المعقود تتفتح ايا
عنها المجلات النصفه
سنتج سعادته



۱۰۵

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

هذا الكتاب من كتب دار المعارف
مكتبة التوعية العامة
والعلماء

